منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
联合国粮食及农业组织
FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS
ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE
ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION

CFS: 94/2
February 1994

البند ثانيا من
جدول الاعمال المؤقت

لجنة الأمن الغذائي العالمي
الدورة التاسعة عشرة

روما، ٢٢-٢٥/٣/١٩٩٤

تقييم أوضاع الأمن الغذائي العالمي في الوقت الحاضر، وأحدث التطورات في مجال السياسات

بيان المحتويات	الفقرات
أولا - الموجز والاستنتاجات	١
ثانيا - حالة امدادات الاغذية وتوقعاتها في العالم	٢ -٣٥
٢-١ تراجع الامدادات العالمية من الاغذية الأساسية	٢ -١٣
٢-٢ استنزاف حاد للمخزونات العالمية من الحبوب	١٤-١٦
٢-٣ انخفاض ملموس في الواردات العالمية من الحبوب وارتفاع الأسعار	١٧-٢٥
٢-٤ انخفاض تعهدات المعونة الغذائية الى أقل من مستوى ١٩٩٢/١٩٩٣	٢٦-٢٨
٢-٥ المؤشرات العالمية للأمن الغذائي	٢٩-٣٥
ثالثا- حالة الأمن الغذائي في البلدان النامية	٣٦-٨٤
٣-١ كفاية الامدادات الغذائية واستقرارها	٣٧-٥٦
٣-١-١ أداء انتاج الحبوب وتطور السياسات في أفريقيا	٣٧-٤٠
٣-١-٢ أداء انتاج الحبوب وتطور السياسات في آسيا والشرق الادنى	٤١-٤٥

الفقرات

	٣-١-٣	أداء انتاج الحبوب وتطور السياسات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤٦-٤٩
	٣-١-٤	القيود المالية التي تؤثر في الواردات الغذائية	٥٠-٥٣
	٣-١-٥	شحنات المعونة الغذائية	٥٤-٥٦
	٣-٢	الحصول على امدادات الأغذية	٥٧-٨٤
	٣-٢-١	الاتجاهات المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل ومن امدادات الأغذية	٥٨-٦٠
	٣-٢-٢	هبوط مستوى اعانات الأغذية	٦١-٦٥
	٣-٢-٣	استمرار الاتجاه نحو المزيد من سياسات تحرير التسويق والتخزين	٦٦-٧١
	٣-٢-٤	الرقم الدليلي للأمن الغذائي الأسرى	٧٢-٨٤
الاطر	١	المجالات التي تستدعي اهتماما خاصا في أفريقيا جنوب الصحراء	
	٢	استجابة السياسات لحالة الجفاف في الجنوب الأفريقي خلال الفترة ١٩٩١/١٩٩٢	
	٣	توقعات الأغذية والتغذية في البلدان النامية للعام ٢٠١٠	
الجداول الملحقة	١	الانتاج العالمي من الأغذية الأساسية، واستخدامها محليا، والتغيرات في مخزوناتها	
	٢	الواردات من الحبوب وتدفقات المعونة الغذائية	
	٣	نصيب الفرد من استهلاك وانتاج الحبوب	
	٤	القيم المقدرة للرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسرى	

أولا - الموجز والاستنتاجات

١ - تشير التقديرات الى انخفاض مستوى الامدادات العالمية من الأغذية الأساسية، على نحو هامشي في ١٩٩٣ مقارنة بمستواها في العام الماضي. ويبين عدد من المؤشرات ذات الصلة بحالة الأمن الغذائي العالمي ككل، أن الاوضاع ستبقى حافلة بالمشكلات. وتستمر المشكلات المحلية الخاصة بالأغذية في عدد من المناطق ولاسيما في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفيما يلي موجز الاستنتاجات الرئيسية:

- تشير التقديرات الى انخفاض انتاج العالم من الأغذية الأساسية في ١٩٩٣، عن مستواه في العام الماضي بنسبة ٤ في المائة، ويعزى هذا الهبوط الى الانخفاض الحاد في انتاج الولايات المتحدة من الحبوب الخشنة. ومن جهة أخرى، بات من المتوقع أن يزيد مجموع الانتاج في البلدان النامية بمقدار يناهز ٢ مليون طن، وبمقدار ٣ ملايين طن في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض[(١)].

- وكشفت حالة الأمن الغذائي العالمي، وفقا لمجموعة من المؤشرات المتعلقة بتحديد هذه الحالة والتي تستعرضها اللجنة بصفة تقليدية، عن حدوث تدهور متوسط في ١٩٩٤/١٩٩٣ مقارنة بالعام السابق. وكان من بين التغييرات الايجابية حصول زيادة في انتاج الحبوب في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (باستثناء الصين والهند)، بمستويات تقارب الاتجاهات المعتادة وان مازالت غير كافية لمواجهة احتياجات الاستهلاك.

- وقدرت المخزونات العالمية من الحبوب في السنوات المحصولية المنتهية في ١٩٩٤ بمقدار يقل بنسبة ١٤ في المائة عن حجم المخزونات في بداية المدة. وعند هذا المستوى، تصل نسبة المخزونات العالمية من الحبوب في نهاية مواسم ١٩٩٤/١٩٩٣ قياسا على اتجاه الاستخدام في ١٩٩٥/١٩٩٤ الى نقطة وسط بين نسبة ١٧ و ١٨ في المائة التي تعتبرها أمانة المنظمة الحد الأدنى الضروري للحفاظ على الأمن الغذائي العالمي. بيد أن هذه النسبة أقل من نظيرتها في ١٩٩٣/١٩٩٢، كما أنها أقل من متوسط الفترتين ١٩٨٦/١٩٨٧ - ١٩٩٠/١٩٩١.

---

(١) المقصود ببلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض تلك البلدان التي كان فيها نصيب الفرد من الدخل يقل عن ٢٣٥ ١ دولارا في ١٩٩١، وكانت من بين البلدان المستوردة الصافية للحبوب. واعتمد البنك الدولي هذا المستوى من الدخل لتحديد أهلية البلدان للحصول على مساعدات الاتحاد الدولي للتنمية في ١٩٩٣/١٩٩٢.

- كان من المنتظر أن يهبط مستوى التجارة العالمية بالحبوب فى ١٩٩٤/١٩٩٣ بمقدار ١٤ مليون طن أو بنسبة ٧ فى المائة دون مستوى ١٩٩٣/١٩٩٢. وقد نجم هذا الهبوط أساسا عن انخفاض مستويات الطلب على واردات القمح والحبوب الخشنة، فى حين بات من المنتظر أن يتوسع نطاق التجارة الدولية للأرز بحيث يصل الى رقم قياسى فى ١٩٩٤. وكان ينتظر أن تهبط نسبة الامدادات الى الاحتياجات بعض الشىء لدى الجهات المصدرة الرئيسية للقمح والحبوب الخشنة.

- تدعمت أسعار صادرات الحبوب باستثناء القمح ذى النوعية المنخفضة خلال ١٩٩٣: اذ زادت أسعار القمح ذى النوعية العالية ولاسيما بسبب نقص الامدادات وقوة الطلب على الواردات، وزادت أسعار الذرة بسبب انخفاض الانتاج وسحب كميات كبيرة جدا من المخزونات المرحلة فى الولايات المتحدة، كما زادت أسعار الأرز بسبب نقص الامدادات فى الأسواق العالمية.

- يصل مجموع المعونات الغذائية المتاحة من الحبوب فى ١٩٩٤/١٩٩٣، استنادا للمخصصات فى الميزانيات الجارية لعدد من الجهات المتبرعة الرئيسية الى ما يقدر بنحو ١١ر٤ مليون طن أو ما يقل بنسبة ٢٥ فى المائة عن المعونات الغذائية المقدمة فى ١٩٩٣/١٩٩٢ عندما بلغت آنذاك ١ر١٥ مليون طن.

- لوحظ أن العديد من البلدان النامية ذات الأمن الغذائى الأسرى المنخفض أو المنخفض بدرجة حرجة، استنادا للرقم الدليلى التجميعى للأمن الغذائى الأسرى الموسع، هى من بين البلدان التى تعانى من استمرار النزاعات الأهلية. ومازالت أزمات الأغذية المحلية هى السمة البارزة فى العديد من مناطق افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشمل المناطق التى تدعو الى قلق بوجه خاص أنغولا وتشاد وليبيريا وموريتانيا والنيجر ورواندا وسيراليون والسودان وزائير.

- من المقدر أن يكون نصيب الفرد من انتاج الحبوب فى غالبية بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض قد هبط فى ١٩٩٤/١٩٩٣ مواصلا بذلك اتجاهه الذى يدعو للقلق.

- زاد انتاج الجذور والدرنات فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض بنسبة تناهز ٤ فى المائة فى ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢. ومن المقدر أن يكون انتاج الكسافا قد زاد بنسبة ٧ فى المائة مقارنة بعام ١٩٩٢، فيما تعزى معظم الزيادة الى توسع نطاق الانتاج فى البلدان المنتجة الرئيسية فى افريقيا.

- تدهورت حالة الأمن الغذائى فى عدد كبير جدا من البلدان النامية فى ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢، وفى ١٩٩١-١٩٩٣ مقارنة بالفترة ١٩٨٨-١٩٩٠. وشهدت حتى بعض تلك البلدان التى تتمتع تقليديا بأمن غذائى عال نسبيا انخفاضا فى انتاج بعض محاصيل الأغذية الأساسية مما عرض الأسر الضعيفة لمستويات عالية من الأخطار.

- مازال الاتجاه السائد فى سياسات الأغذية فى البلدان النامية هو السعى نحو المزيد من التحرير بمعنى : خفض مستوى الاعانات ورفع الضوابط عن أسعار المستهلكين، وانعاش القطاع الخاص، وتحرير تسويق الحبوب، وخفض التعريفات الجمركية، والانفتاح بقدر أكبر على الأسواق الدولية فى السياسات التجارية. وتبنى العديد من البلدان تدابير خاصة لتوفير حماية مؤقتة لمنتجيها الزراعيين و/أو تقديم معونات للمستهلكين، فى حين تركت بلدان أخرى مستويات معيشة المستهلكين والمنتجين تتدهور.

ثانيا - حالة امدادات الاغذية وتوقعاتها فى العالم

٢-١ تراجع الامدادات العالمية من الاغذية الاساسية

٢ - هبط الانتاج العالمى من **الاغذية الاساسية** بما فى ذلك الأنواع الرئيسية من الحبوب والبقول والجذور والدرنات، وفقا للتقديرات، فى ١٩٩٣ بنسبة تقارب ٤ فى المائة مقارنة بعام ١٩٩٢. ويعزى الجزء الأكبر من هذا الهبوط الى الانخفاض الحاد فى انتاج الولايات المتحدة من الحبوب الخشنة. وبالنسبة الى البلدان النامية ككل، أشير الى أن مجموع الانتاج زاد بمقدار يناهز ٢ مليون طن ليصل الى ما يقارب ١٠٤٤ مليون طن بمعادله من الحبوب[٢]. وفى بلدان العجز الغذائى ذات

---

(٢) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، أنظر الجدول الملحق ١، الأرقام المذكورة فى هذه الوثيقة عن انتاج الأرز تشير الى معادل الأرز غير المضروب وليس الى الأرز المضروب.

الدخل المنخفض، وصل الانتاج التجميعي وفقا للتوقعات الى ٧٩٦ مليون طن، أو مايزيد بمقدار ٣ ملايين طن عن انتاج ١٩٩٢، وهو الأمر الذى يعزى الى توسع انتاج القمح والارز والجذور والدرنات بالدرجة الأولى، فى حين هبطت مستويات انتاج البقول فيما يبدو. لكن هذه التوقعات مازالت أولية، وخاضعة للتعديل بالنقصان.

٣ - وحددت الامدادات العالمية من الحبوب فى ١٩٩٤/١٩٩٣ (أى توقعات الانتاج فى ١٩٩٣ زائدا المخزونات المرحلة من السنوات التسويقية ١٩٩٢/١٩٩٣) بنحو ٢٠٧١ مليون طن، أو ما يقل بنحو ٤٩ مليون طن عن مستوى الامدادات فى السنة السابقة. ومن المقدر أن يصل الانتاج العالمى من الحبوب فى ١٩٩٣ الى ١٨٧٨ مليون طن، أو ما يقل بنسبة ٤ر٤ فى المائة عن انتاج العام الماضى، ويقل أيضا عن مستوى الاتجاه القائم منذ فترة طويلة. ومع ذلك، ينتظر أن تكفى امدادات الحبوب لتلبية الطلب العالمى المتوقع فى ١٩٩٤/١٩٩٣، وهو ما يعزى بالدرجة الأولى الى توقع سحب كميات من المخزونات بنسبة ١٤ فى المائة على الأقل بعد تجديدها على نحو ملموس فى ١٩٩٣/١٩٩٢.

٤ - وقدرت الامدادات المتاحة من **القمح** فى ١٩٩٤/١٩٩٣ بنحو ٧١٠ ملايين طن، أو بما يزيد على نحو هامشى فوق مستوى السنة الماضية. وسجلت البلدان النامية محاصيل أقل على نحو طفيف. ومقارنة بعام ١٩٩٢، انحصرت الزيادة الملموسة الوحيدة فى انتاج آسيا، حيث حصد المنتجون الرئيسيون محاصيل تتراوح بين ما يزيد على المتوسط والرقم القياسى. وفى أفريقيا، قدر الانتاج فى أعقاب سنة أخرى من الجفاف فى شمال أفريقيا، بما يقارب المستوى المنخفض للعام السابق. أما فى المناطق الاخرى، فقد ظل الانتاج، وفقا للتقديرات، على حاله دون تغيير مقارنة بمستوياته فى العام السابق.

٥ - وعلى النقيض من ذلك، هبطت الامدادات العالمية من **الحبوب الخشنة** فى ١٩٩٤/١٩٩٣ على نحو ملحوظ، وفقا للتقديرات، بمقدار ٥٢ مليون طن لتصل الى ما يقدر بحدود ٩٥٢ مليون طن. وقدر انتاج العالم من الحبوب الخشنة بمستوى ٧٩١ مليون طن، أو ما يقل بنحو ٨٠ مليون طن أو نسبة ٩٠ فى المائة عن انتاج ١٩٩٢. وقد انحصر الهبوط عمليا فى انتاج الولايات المتحدة، حيث هبط انتاج الذرة على نحو حاد دون المستوى القياسى لعام ١٩٩٢. أما فى افريقيا، فقد انتعش الانتاج فى البلدان الجنوبية من الاقليم مقارنة بمستواه المنخفض بسبب الجفاف فى العام الماضى، وكانت التوقعات فيما يخص انتاج البلدان الواقعة فى غرب الاقليم مواتية بصفة عامة، غير أن من المتوقع لانتاج البلدان الواقعة فى شمال الاقليم وشرقه أن

ينخفض لسنة أخرى دون المتوسط. وعلى الرغم من التقديرات التى أشارت الى بقاء انتاج اقليم آسيا بمستوى يزيد عن المتوسط الا أنه أضحى من المتوقع فى الوقت الحاضر أن تجنى آسيا انتاجا أقل من ذلك، فى حين بات من المقدر أن يضاهى انتاج أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى مستوياته فى ١٩٩٢.

٦ - ومن المنتظر أيضا أن تنخفض، على نحو ملموس، امدادات الأرز فى السوق العالمية بعد أن بات من المنتظر أن يهبط الانتاج بنسبة واحد فى المائة أو بمقدار ٦ ملايين طن ليصل الى ٥٢٠ مليون طن فى ١٩٩٣. ويعزى هذا الهبوط وهو الأشد حدة خلال العقد الماضى بالدرجة الأولى الى انخفاض فى الانتاج على نحو ملموس فى آسيا ولاسيما فى الصين واليابان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. كذلك هبط الانتاج فى الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية واستراليا فى حين ظل الانتاج على حاله تقريبا كما فى السنة السابقة فى اقليمى افريقيا وأمريكا الجنوبية.

٧ - تمثل الجذور والدرنات، وهى الأغذية التى تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الحبوب، مصدرا متناميا من مصادر أغذية الطاقة فى العديد من البلدان النامية، ولا سيما بالنسبة للأمن الغذائى الريفى. ومن المقدر أن يزداد انتاج العالم من الجذور والدرنات بنسبة ٢ فى المائة فى ١٩٩٣ ليصل الى ١٥٠ مليون طن بمعادله من الحبوب. وتعكس هذه الزيادة بالدرجة الأولى توسع انتاج الكسافا واليام وغيرهما من الأنواع الثانوية الأخرى من الجذور والدرنات، فى حين سيهبط انتاج البطاطس والبطاطا. وكان هذا النمو ظاهرا بصفة خاصة فى البلدان النامية، ولاسيما فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض التى يمثل سكانها ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان العالم، والتى تشكل الجذور والدرنات بنسبة ١٠ فى المائة من مجموع أغذيتها الأساسية بما يعادلها من الحبوب.

٨ - ومن المقدر أن يكون انتاج الكسافا، من بين مجموعة الجذور والدرنات قد زاد بنسبة ٧ فى المائة مقارنة بعام ١٩٩٢. ويعكس الجزء الأكبر من هذه الزيادة توسع الانتاج فى البلدان الافريقية المنتجة الرئيسية ولا سيما فى نيجيريا، حيث سجل الانتاج رقما قياسيا بعد حدوث توسع ملموس فى مساحة المناطق المزروعة واستمرار زراعة أصناف وفيرة الغلة مقاومة للآفات. وفى أمريكا اللاتينية، استؤنفت عمليات توسيع نطاق الانتاج فى بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وباراغواى. وهبط مجموع الانتاج فى اقليم الشرق الأقصى وفقا للتقديرات، بما يعكس جنى محاصيل أقل فى الهند والصين، فى حين بات من المنتظر حدوث تغير طفيف فى انتاج تايلند.

كذلك زاد انتاج اليام على نحو ملموس فى افريقيا الغربية شأن زيادة انتاج محاصيل ثانوية أخرى من الجذور والدرنات. وعلى العكس من ذلك، هبط انتاج البطاطس والبطاطا وفقا للتقديرات فى العديد من البلدان ولا سيما فى آسيا.

٩ - وفيما يتعلق بالأغذية الغنية بالبروتينات، تعتبر البقول أهم السلع بالنسبة للأمن الغذائى، ولاسيما فى البلدان النامية. وقدر انتاج العالم من البقول فى ١٩٩٣ بنحو ٥٨ مليون طن، وهو رقم يزيد بنسبة ٤ فى المائة فوق مستوى انتاج السنة السابقة، ويقارب الأرقام القياسية لانتاج عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١. والزيادة الحاصلة بفضل انتعاش الانتاج ولاسيما من البقول موجهة لاستهلاك الأغذية، حيث أن معظم الزيادة فى الانتاج هى من حصة آسيا. أما انتاج الهند والصين الذى يشكل نحو ثلث انتاج العالم فيقدر بمستوى يتراوح بين المتوسط وما يزيد عليه. وفى الشرق الأدنى، استمر مجموع الانتاج فى هبوط بسبب تدهور انتاج المحاصيل فى تركيا، حيث يواجه المزارعون تكاليف متزايدة فى الانتاج نسبة للأسعار. وفى افريقيا، وصل مجموع انتاج البقول الى ما يقدر بمستوى المتوسط العادى تقريبا. وتضررت المحاصيل فى عدد كبير من بلدان افريقيا الشمالية والشرقية بسبب عدم انتظام الأمطار والأمراض والنقص فى المدخلات، فى حين انتعش الانتاج فى كل من زائير وملاوى وموزامبيق بسبب تحسن الظروف المناخية المواتية. وهبط مجموع الانتاج فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بسبب الجفاف الحاد فى المناطق الشمالية الشرقية من البرازيل حيث أدت الى تقليص المساحات المزروعة وخفض مستوى الغلة. وعلى العكس من ذلك، انتعش الانتاج فى المكسيك بعد مستواه المنخفض بسبب الجفاف فى ١٩٩٢.

١٠ - أما فى البلدان المتقدمة فقد واصل الانتاج انتعاشه، وان بمستوى يقل عن متوسط ١٩٨٨-١٩٩٠. وفى أمريكا الشمالية، زاد الانتاج على الرغم من الظروف الجوية غير المواتية، وذلك يعزى بالدرجة الأولى الى توسع لم يسبق له مثيل فى المساحات المزروعة فى كندا. كما توسع انتاج البقول فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية على الرغم من تطبيق اللوائح الجديدة لتجنيب زراعة الأراضى، ويعزى ذلك جزئيا الى المدفوعات التعويضية المغرية التى حصل عليها المزارعون مقابل زراعة المحاصيل الغنية بالبروتينات. وفى حين تضرر الانتاج فى أوروبا الشرقية بسبب الجفاف، وانخفاض مستوى استخدام المدخلات، وفى بلدان الاتحاد السوفييتى سابقا هبط الانتاج بسبب انخفاض مستوى الطلب على البقول من جانب قطاع تربية الحيوانات. كما هبط انتاج استراليا بنسبة تزيد عن ١٠ فى المائة بسبب انحباس الأمطار والتحول نحو زراعة القمح والشعير.

١١ - تمثل منتجات الثروة الحيوانية مصدرا مهما للبروتينات فى العديد من البلدان. وكان من المقدر أن يهبط انتاج العالم من اللبن فى ١٩٩٣ بنسبة واحد فى المائة ليصل الى ٥١٨ مليون طن، عاكسا بذلك انخفاض الانتاج فى البلدان المتقدمة. أما فى البلدان النامية، التى يبلغ نصيبها من الانتاج العالمى الثلث، فقد زاد الانتاج فيما يبدو فى الهند، وهى أكبر البلدان النامية المنتجة بنسبة ٤ فى المائة، فى حين بات من المتوقع أن يعاق نمو الانتاج فى الصين بسبب التكاليف المتزايدة للأعلاف. وأدت زيادة أسعار المنتجين فى أعقاب الغاء أو خفض الرقابة الحكومية وارتباط ذلك بظروف مناخية ملائمة الى مواصلة تحفيز الانتاج فى العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. وكان من المنتظر، بالنسبة للبلدان النامية فى افريقيا، أن يبقى مجموع الانتاج بحدود مستواه فى ١٩٩٢ البالغ ١١ مليون طن. وفى حين يحرز العديد من بلدان الاقليم تقدما مطردا فى نمو الانتاج، فقد تضرر انتاج بلدان افريقيا الجنوبية بسبب الجفاف فى العام الماضى الذى أدى الى خفض عدد القطعان وزيادة أسعار الأعلاف. ومن بين البلدان المتقدمة، انخفض الانتاج فى أوروبا وفى رابطة الدول المستقلة، وظل ثابتا فى أمريكا الشمالية وزاد فى أوسيانيا واليابان.

١٢ - وظل انتاج العالم من اللحوم دون زيادة فى ١٩٩٣، بسبب التكاليف العالية للأعلاف وتفشى الأمراض الحيوانية. وعلى الرغم من ارتفاع نصيب البلدان النامية من مجموع انتاج اللحوم فى ١٩٩٣، فان نمو انتاج هذه البلدان تباطأ على نحو ملحوظ مقارنة بنموه فى الأعوام السابقة. ومما دعا للقلق بوجه خاص، هبوط هذا الانتاج فى افريقيا، حيث تلعب الثروة الحيوانية دورا مهما فى ضمان الأمن الغذائى. كذلك هبط انتاج البلدان المتقدمة من اللحوم للسنة الثالثة على التوالى متأثرا بالسياسات المطبقة حاليا لخفض الانتاج فى أوروبا، واعادة هيكلة الانتاج فى بلدان رابطة الدول المستقلة. وفى ١٩٩٣، هبط نصيب الفرد من استهلاك اللحوم فى العالم لأول مرة منذ ١٩٨٢. كذلك هبط هذا النصيب فى البلدان المتقدمة، ولا سيما فى أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، حيث تستمر الصعوبات الاقتصادية فى الحد من القوة الشرائية للأسر. وفى البلدان المتقدمة الأخرى، واصل الاستهلاك تحوله نحو الدواجن على حساب كل من لحوم الأبقار والخنازير. وزاد فى البلدان النامية، باستثناء أفريقيا، نصيب الفرد من الاستهلاك على نحو طفيف مع حدوث تحول فى الاستهلاك نحو لحوم الخنازير والدواجن.

١٣ - ومن بين الأغذية الأخرى التى تساهم على نحو ملموس فى امدادات الأغذية فى العالم، تعتبر الزيوت والبذور الزيتية ذات أهمية خاصة لضمان الأمن الغذائى.

وكان من المنتظر أن يزيد انتاج العالم من الدهون والزيوت بنسبة ٢ فى المائة فى ١٩٩٣ ليصل الى ٨٧ مليون طن. وفى البلدان النامية، كان من المقدر أن يزيد الانتاج عموما بنسبة ٦ فى المائة، مع زيادة مهمة بوجه خاص فى محاصيل فول الصويا فى البرازيل ومحاصيل الفول السودانى فى الهند. كذلك ارتفع انتاج زيت النخيل على نحو ملموس فى كل من اندونيسيا وماليزيا. وعلى العكس من ذلك انخفض الانتاج، فيما يبدو، فى البلدان المتقدمة، بما يعكس بالدرجة الأولى انخفاض انتاج المحاصيل الزيتية فى كندا وفى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبلدان الاتحاد السوفييتى سابقا.

٢-٢ استنزاف حاد للمخزونات العالمية من الحبوب

١٤ - كان من المقدر أن تصل المخزونات العالمية المرحلة من الحبوب فى السنوات المحصولية المنتهية بعام ١٩٩٤ الى ما يقارب ٣١٦ مليون طن. وعند هذا المستوى سيقل مجموع المخزونات بنحو ٥٠ مليون طن أو بنسبة ١٤ فى المائة عن مستوياتها فى بداية المواسم. وفى حين بات من المنتظر أن يقتصر معظم الهبوط الشديد فى المخزونات المرحلة على الحبوب الخشنة، فقد أضحى من المتوقع أن تهبط مخزونات القمح والأرز بدورها. ومن المحتمل أن يحدث معظم الهبوط فى مخزونات الحبوب فى البلدان المتقدمة، لكنه قد يحدث انخفاض ملموس فى مخزونات عدد من البلدان النامية أيضا.

١٥ - وحددت المخزونات العالمية من القمح للسنوات المحصولية المنتهية فى ١٩٩٤ بمستوى ١٣٩ مليون طن، أو ما يقل بنحو ٣ فى المائة دون مستوياتها فى بداية الموسم، ومن بين المصدّرين الرئيسيين[٣] انفردت الولايات المتحدة وفقا للتوقعات بزيادة ملموسة فى مخزوناتها المرحلة، بما يعزى بالدرجة الأولى الى تصديرها لكميات أقل. ومن المحتمل أن تتضمن النسبة العالية من مخزونات القمح التى يحتفظ بها كبار المصدرين قمحا ذى نوعية متدنية، وذلك يعزى الى الظروف المناخية السيئة أثناء موسم الحصاد. وتقدر المخزونات العالمية من الحبوب الخشنة فى نهاية السنوات المحصولية ١٩٩٣/١٩٩٤ بمستوى ١٢٣ مليون طن، أو ما يقل بنسبة ٢٤ فى المائة دون مستوياتها فى بداية المدة. ومن المتوقع أن يحدث معظم الهبوط فى مخزونات الولايات المتحدة بسبب انخفاض محاصيلها فى حين بات من المتوقع أن تزداد الكميات المرحلة فى كندا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. ففى

---

(٣) تشمل قائمة الجهات المصدرة الرئيسية للحبوب الأرجنتين، واستراليا، وكندا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والولايات المتحدة.

كندا، بات من المنتظر أن يؤدى حصاد محاصيل وفيرة من الشعير والشوفان الى زيادة مخزونات نهاية المدة بنحو ٢ مليون طن. وفى المجموعة الاقتصادية الأوروبية أضحى من المحتمل أن يؤدى استخدام كميات كبيرة نسبيا من القمح لأعلاف الحيوانات الى ضغط مواز فى الاستخدامات المحلية للذرة، والذى كان من المنتظر أن يؤدى بدوره الى زيادة مجموع الكميات المرحلة من الحبوب الخشنة لدى بلدان المجموعة. ومن المنتظر أن يؤدى الانخفاض فى الانتاج العالمى من الأرز الى نقص المخزونات العالمية من هذه السلعة بنسبة ١٢ فى المائة لتصل الى ٥٤ر٢ مليون طن فى نهاية الموسم التسويقى لعام ١٩٩٤، أى أن المخزونات العالمية من الأرز ستنخفض للسنة الثالثة على التوالى. ومن المنتظر انخفاض المخزونات المتاحة لدى كل من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ومن بين البلدان المتقدمة، بات من المتوقع أن تنخفض المخزونات التى تحتفظ بها الولايات المتحدة واليابان.

١٦ - أما نصيب البلدان النامية من الانخفاض العالمى فى مخزونات الحبوب البالغ ٥٠ مليون طن، فسيبلغ زهاء ١٤ مليون طن أو ما يعادل ٢٨ فى المائة من هذا المجموع. وسيتركز هذا الانخفاض، فى فئة البلدان النامية، فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، وفى الصين بدرجة ملحوظة[٤]. ومن المنتظر كذلك أن تكون المخزونات المرحلة من القمح أقل من نظيرتها فى الموسم السابق فى أفريقيا الشمالية وأمريكا الجنوبية، ولا سيما فى البرازيل، بما يعزى الى حد كبير الى تناقص التقديرات المتعلقة بمستويات الانتاج. ومن المحتمل أن يؤدى التناقص المقدر فى انتاج افريقيا الشمالية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى الى خفض مستوى مخزونات نهاية المدة من الحبوب الخشنة فى هذين الاقليمين. وفى آسيا، أضحى من المحتمل أن تنخفض مخزونات الحبوب الخشنة فى الصين، بما يعزى جزئيا الى انخفاض المحاصيل. وعلى العكس من ذلك، باتت العودة منتظرة فى عدد من بلدان أفريقيا الجنوبية الى المستويات العادية للانتاج، الأمر الذى سيسمح باعادة تجديد جزئى للمخزونات التى انخفضت على نحو حاد فى أعقاب الجفاف فى العام الماضى. أما فيما يخص الأرز، فمن المحتمل أن يكون الخفض ملحوظا بوجه خاص فى الصين كذلك، حيث رصد الانتاج منذ سجلت رقما قياسيا فى محاصيلها عام ١٩٩٠، وبلغ هذا الانخفاض ذروته فى ١٩٩٣. ومن المنتظر أيضا أن تنخفض المخزونات المرحلة من الأرز فى كل من الهند وجمهورية كوريا دون مستوييهما فى بداية المدة.

---

(٤) أنظر الجدول الملحق ١.

٢-٣ انخفاض ملموس فى الواردات العالمية من الحبوب وارتفاع الأسعار

١٧ - من المنتظر أن تهبط التجارة العالمية بالحبوب فى ١٩٩٤/١٩٩٣ الى ١٩٠ مليون طن، أو ما يقل بنحو ١٤ مليون طن أو بنسبة ٧ فى المائة دون مستواها فى ١٩٩٣/١٩٩٢. وسيعزى هذا الهبوط بالدرجة الأولى الى انكماش الطلب على واردات القمح والحبوب الخشنة، فى حين بات من المتوقع أن يتوسع نطاق التجارة العالمية بالأرز ليصل الى رقم قياسى فى ١٩٩٤.

١٨ - وقدرت الواردات العالمية من الحبوب فى ١٩٩٤/١٩٩٣ (يوليو/تموز - يونيو/حزيران) بحدود ٩٣ مليون طن أو ما يقل عن المستوى المقدر لها أثناء العام الماضى بمقدار يزيد على ٦ ملايين طن. ومن المتوقع أن يتركز كل هذا الهبوط فى واردات البلدان المتقدمة فى حين سيبقى مجموع واردات البلدان النامية من القمح على حالة بمستويات ١٩٩٣/١٩٩٢. ومن بين البلدان المتقدمة، سيعزى معظم الهبوط فى واردات القمح الى قلة الشحنات التى تستوردها رابطة الدول المستقلة، ولا سيما الاتحاد الروسى. وفى البلدان النامية، من المتوقع أن يحدث أهم خفض ملموس فى واردات الهند، حيث بات من المنتظر أن تستلزم المحاصيل التى جنتها البلاد بأرقام قياسية الى استيراد كميات لا تذكر مقارنة باستيرادها ٣ ملايين طن من الحبوب فى ١٩٩٣/١٩٩٢. وبفضل المحصول القياسى الذى حصد فى الصين هذا العام، أضحى من المنتظر أن يهبط مستوى واردات هذا البلد كذلك. غير أن من المتوقع أن تزيد واردات افريقيا بنحو ٢ مليون طن لتصل الى قرابة ٢٠ مليون طن. ومن المنتظر أن تبقى واردات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على حالها بمستويات العام الماضى.

١٩ - وبسبب انخفاض مستوى الطلب الدولى على واردات القمح هذا العام، فستواصل معظم المبيعات من الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية اعتمادها على الأسعار المدعمة، أى بما يقل كثيرا عن القيمة الاسمية المحددة. وستبقى أسعار القمح منخفض النوعية المطروح بكميات كبيرة فى الأسواق ضعيفة ومنافسة بشدة لأسعار الحبوب الخشنة. وتعززت أسعار تصدير القمح الممتاز ولا سيما بسبب قلة الامدادات، وبفضل قوة الطلب الاستيرادى. وفى أواخر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ بلغ السعر الاسمى للقمح الأمريكى الصلب ١٦٤ دولارا للطن أو ما يزيد بنحو ١١ دولارا فوق مستوى نظيره قبل عام. بيد أن القمح المستخدم علفا مازال يباع بحدود ١٠٠ دولار للطن.

٢٠ - وينتظر أن تصل التجارة العالمية بالحبوب الخشنة فى ١٩٩٤/١٩٩٣ الى ٢٨ مليون طن، أو ما يقل بمقدار ٨ ملايين طن عن مستوى العام الماضى. ومن المتوقع أن يحدث معظم الانخفاض فى هذا العام فى حجم التجارة العالمية فى البلدان المتقدمة، وذلك على الرغم من توقع أن يؤدى انتعاش الانتاج فى جنوب افريقيا الى خفض واردات البلدان النامية. وفى حين سيؤثر معظم الخفض هذا العام فى التجارة العالمية على محاصيل الذرة، تشير التوقعات الى تقلص تجارة الراى كذلك. ومن المتوقع بقاء تجارة الذرة الرفيعة والشعير على حالها بمستوى العام الماضى، فى حين قد تتوسع تجارة الشوفان بعض الشىء.

٢١ - ومن المقدر أن يصل مجموع واردات البلدان النامية من الحبوب الخشنة فى ١٩٩٤/١٩٩٣ الى ٣٨ مليون طن، أو ما يقل بمقدار ٧ ملايين طن أو بنسبة ١٥ فى المائة عن المستوى المقدر فى ١٩٩٣/١٩٩٢. ومن المنتظر أن تصل المشتريات الخارجية لرابطة الدول المستقلة الى ٧ ملايين طن أو ما يقل بمقدار مليون طن عن مستواها فى العام الماضى، وتمثل أصغر كمية تستوردها منذ ١٩٧٧/١٩٧٦. وستشتمل معظم الشحنات الموجهة هذا العام الى الاتحاد الروسى على كميات من الذرة. أما بالنسبة الى البلدان الأخرى، فقد بات من المنتظر أن ينخفض مستوى الشحنات الموجهة الى جنوب افريقيا والتى بلغت فى العام الماضى قرابة ٤ ملايين طن انخفاضا حادا بما يعزى الى انتعاش قوى فى انتاجها المحلى.

٢٢ - ومن المنتظر أن يصل الرقم التجميعى لواردات البلدان النامية الى ٤٤ مليون طن، أو ما يقل بنحو ٣ ملايين طن عن الحجم المقدر لوارداتها فى ١٩٩٣/١٩٩٢. ومن المتوقع أن يحدث أهم انخفاض ملموس فى تجارة جنوب افريقيا، حيث من المحتمل أن تنخفض الواردات على نحو حاد، مقارنة بالحجم القياسى لوارداتها فى السنة الماضية. وعلى العكس من ذلك، بات من المنتظر أن تكون كينيا بحاجة الى استيراد مليون طن هذا العام، أى خفض وارداتها فى ١٩٩٣/١٩٩٢ بسبب جنيها لمحاصيل أقل من المتوسط العادى. وبالمثل، بات من المنتظر أن تزيد الشحنات الموجهة الى كل من الجزائر والمغرب بما يعزى بالدرجة الأولى الى قلة محاصيلهما. وفى آسيا، سيهبط وفقا للتوقعات الرقم التجميعى لواردات البلدان النامية من الحبوب الخشنة هبوطا طفيفا مقارنة بمستويات العام الماضى، فى حين قد تنخفض واردات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بما يقدر بنحو ٨٠٠ ٠٠٠ طن.

٢٣ - وادى انخفاض انتاج الولايات المتحدة من الذرة وسحبها لكميات كبيرة من مخزوناتها المرحلة الى تدعيم أسعار الذرة. وبحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول

١٩٩٣ زاد سعر تصدير الذرة الامريكية الى ١٢٦ دولارا للطن أو ما يزيد عن السعر المناظر في العام الماضي بمبلغ ٣٣ دولارا.

٢٤ - ويستدل من التوقعات الأولية احتمال أن يزيد حجم التجارة العالمية للأرز في ١٩٩٤ الى رقم لم يسبق له مثيل بحيث يصل الى ١٤ر٦ مليون طن، وهو ما يعكس توقع حدوث زيادة ملموسة في واردات اليابان في أعقاب المحاصيل الهزيلة التي حققتها في ١٩٩٣. واقتصرت الواردات السنوية حتى أواخر ١٩٩٣ عندما سمحت الحكومة بتدفق واردات الأرز، على شرائها لكميات تقل عن ٠٠٠ ٢٠ طن.

٢٥ - وبسبب قلة الامدادات في الأسواق العالمية، وما أعقب ذلك من زيادة في أسعار الأرز، قد تخفض بعض بلدان آسيا وكذلك أفريقيا حجم وارداتها التجارية من الأرز. وقد ارتفعت الأسعار الدولية للأرز بالنسبة لجميع الجهات المصدرة على نحو حاد منذ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣. وزادت على نحو خاص وبشكل حاد أسعار الصادرات الأمريكية من الأرز طويل الحبة نمرة ٢، مكسور بنسبة ٤ في المائة، حيث عرض بسعر ٥٦١ دولار للطن (فوب) مقارنة بمبلغ ٣٢٤ دولارا في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢. كما زاد بقوة سعر الأرز التايلندي ١٠٠ درجة باء، في أعقاب شراء اليابان لكميات كبيرة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٣. وبحلول ديسمبر/كانون الأول، عرض هذا الصنف من الأرز التايلندي بسعر ٣٦٠ دولارا للطن أو ما يزيد عن نظيره قبل عام بمبلغ ١٠٠ دولار، وعلى العكس من ذلك، ظلت أسعار الأنواع منخفضة النوعية راكدة نسبيا بسبب ضعف الطلب. من ذلك على سبيل المثال، أن سعر الأرز التايلندي المكسور ١٠٠ في المائة (ممتاز ١ ألف) قد بلغ في ديسمبر/كانون الأول ١٦١ دولارا للطن، وهو سعر يقل على نحو هامشي دون نظيره قبل عام.

٢-٤ انخفاض تعهدات المعونة الغذائية الى أقل من مستوى ١٩٩٢/١٩٩٣

٢٦ - تكاد التقديرات الراهنة لحجم المعونة الغذائية المتاحة من الحبوب في ١٩٩٣/١٩٩٤ تناهز ١١ر٤ مليون طن، أو ما يقل بنحو ٢٥ في المائة عما في ١٩٩٢/١٩٩٣، حيث بلغت آنذاك ١ر١٥ مليون طن. وعلى الرغم من أن التقديرات المتعلقة بشحنات المعونة الغذائية في مرحلة مبكرة من الموسم تميل لأن تكون مؤقتة، وغالبا ما تتعرض لتعديل صعودي استجابة للحاجات غير المنظورة، فان التقديرات المنخفضة للفترة ١٩٩٣/١٩٩٤ انما تعكس مستوى منخفضا بوجه عام للمخصصات التي رصدتها البلدان المانحة الرئيسية في ميزانياتها لهذا الغرض

باستثناء استراليا[٥]. يضاف الى ذلك أن الزيادة الاخيرة فى الأسعار الدولية للحبوب الغذائية قد تؤثر على نحو معاكس على حجم المعونة الغذائية المقدمة من بعض الجهات المتبرعة.

٢٧ - من المنتظر أن تزيد شحنات استراليا من المعونات الغذائية بنسبة ٢٠ فى المائة مقارنة بمستواها فى العام السابق، لتصل الى ٠٠٠ ٣٠٠ طن بمعادله من الحبوب. ومع ذلك، تعتبر هذه الكمية أقل من مستوى الشحنات السنوية التى قدمتها استراليا خلال الفترة من ١٩٨٨/١٩٨٩ الى ١٩٩١/١٩٩٢. ومن المنتظر بالنسبة لشحنات كندا من المعونة الغذائية فى ١٩٩٣/١٩٩٤ أن تصل الى ٠٠٠ ٧٠٠ طن من الحبوب، وهو رقم يقل بمقدار ٠٠٠ ١٠٠ طن عن نظيره فى ١٩٩٢/١٩٩٣. وبالمقابل، بات من المنتظر أن يهبط مجموع شحنات المعونة الغذائية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية بمقدار مليون طن عن مستوى ١٩٩٢/١٩٩٣، ليصل الى ٣ ملايين طن من الحبوب فى ١٩٩٣/١٩٩٤. وبالنسبة الى اليابان، قدر مجموع الشحنات بحدود ٠٠٠ ٤٠٠ طن أو ما يقل بمقدار ٠٠٠ ١٠٠ طن عن شحنات ١٩٩٢/١٩٩٣. كذلك بات من المنتظر أن ينخفض فى ١٩٩٣/١٩٩٤ مستوى شحنات المعونة الغذائية من الحبوب التى تقدمها الولايات المتحدة فى اطار برنامج القانون رقم ٤٨٠ الى ما يقدر بنحو ٦ر٥ مليون طن أو ما يقل بمقدار يناهز ١ر٧ مليون طن عن مستوى ١٩٩٢/١٩٩٣. ويعزى ذلك جزئيا على ما يبدو الى تخفيف القيود على برنامج الغذاء من أجل التقدم بالنسبة الى بلدان الاتحاد السوفييتى سابقا خلال السنة المالية ١٩٩٣، فى حين سيعاد فرض هذه القيود خلال السنة المالية ١٩٩٤.

٢٨ - وتواصل البلدان المتبرعة تقديم الدعم للمعاملات التجارية الثلاثية وللمشتريات المحلية، وذلك من خلال شراء الحبوب من البلدان النامية أو من مناطق الفوائض لتزويد الآخرين بالمعونات الغذائية. غير أن هذه المعاملات لا تمثل سوى

---

(٥) تستجيب البلدان المانحة فى العادة بسرعة لحالات الطوارىء، وتعدل التقديرات ذات الصلة بشحنات المعونة الغذائية اعتياديا خلال فترات قصيرة. من ذلك على سبيل المثال ان تقديرات ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ لمجموع الشحنات من المعونة الغذائية لعام ١٩٩٢/١٩٩٣ كانت بمستوى ٨ر١٢ مليون طن، فى حين قدرت شحنات المعونة فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ بمستوى ١ر١٥ مليون طن.

نسبة صغيرة من مجموع المعونات الغذائية على الرغم من تأثيراتها النافعة العديدة والمعروفة جيدا، مثل توفير المحفزات للانتاج المحلى، وتسهيل التعاون الاقليمى، وتجنب الاخلال بانماط الاستهلاك.

٢-٥ المؤشرات العالمية للأمن الغذائى

٢٩ - تتيح مجموعة المؤشرات العالمية التى أقرتها اللجنة فى دورتها السادسة فى ١٩٨١ والتى ناقشتها مرة أخرى فى دورتها السادسة عشرة فى ١٩٩١، تدابير عاجلة وملائمة لاستعراض حالة الأمن الغذائى العالمى. ويستند اقرار مجموعة من هذه المؤشرات الى وجهة النظر التى ترى أن مؤشرا واحدا لا يستطيع أن يوفر بمفرده دليلا موثوقا على اتجاه التطورات اللاحقة، وذلك بسبب تعقد أسواق السلع وكثرة المتغيرات التى تؤثر على أدائها. ويلخص الجدول ١ ثمانية من هذه المؤشرات.

٣٠ - وتتيح التغيرات فى نسبة المخزونات العالمية من الحبوب الى اتجاه الاستخدام العالمى للحبوب، أول هذه المؤشرات. وستكون هذه النسبة، على مستوى التوقعات فى ١٩٩٤/١٩٩٥ فى نقطة وسط بين طرفى النسبتين ١٧-١٨ فى المائة التى تعتبرها أمانة المنظمة بمثابة الحد الأدنى الضرورى للحفاظ على الأمن الغذائى العالمى. ويلاحظ أن النسبة المتوقعة لعام ١٩٩٣/١٩٩٤ أقل من نظيرتها فى ١٩٩٢/١٩٩٣ ومن متوسطاتها خلال الفترة ١٩٨٦/١٩٨٧-١٩٩٠/١٩٩١.

٣١ - وتعبر نسبة الامدادات الى الاحتياجات لدى كبار مصدرى القمح والحبوب الخشنة، عن قدرة المصدرين على تلبية الطلب على الواردات(٦). وهناك مقياس مماثل هو مستوى مخزونات الحبوب فى نهاية المدة لدى كبار المصدرين كنسبة مئوية من مجموع الاستخدام (الاستهلاك المحلى بالاضافة الى الصادرات). ويوحى هذان المؤشران كلاهما بحدوث تدهور فى الامدادات مقارنة بعام ١٩٩٢/١٩٩٣، ومقارنة بمتوسط الفترة ١٩٨٦/١٩٨٧-١٩٩٠/١٩٩١. وبالنسبة لكل سلعة على حدة حدث أخطر تدهور فى حالة الذرة.

٣٢ - ولكل من الصين والهند بحكم كثرة عدد سكانهما، ورابطة الدول المستقلة، حصة رئيسية من الاستخدام العالمى للحبوب، وتستورد الصين ورابطة الدول المستقلة بصفة خاصة نسبة كبيرة من الواردات العالمية تقليديا. ولذا فان حدوث

---

(٦) يقاس هذا المؤشر باعتباره نسبة بين مجموع الانتاج والواردات والمخزونات فى بداية المدة وبين مجموع الاستخدامات المحلية زائدا الصادرات.

الجدول ١: التغيرات التي طرأت على المؤشرات الخاصة بالأمن الغذائي

	المتوسط(١)	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣(٢)
(١) نسبة المخزونات العالمية من الحبوب الى اتجاهات استهلاكها	٢٢	١٩	٢١	١٨
(٢) نسبة امدادات المصدرين الخمسة الرئيسيين(٣) الى الاحتياجات	١ر٢٦	١ر١٧	١ر٢٢	١ر١٧
(٣) مخزونات نهاية المدة من الحبوب كنسبة مئوية من مجموع الاستخدام لدى كبار مصدري:				
القمح(٣)	٢٨ر٨	٢٣ر٨	٢٦ر٨	٢٧ر٨
الحبوب الخشنة(٣)	٣٠ر٤	١٦ر٩	٢٤ر٢	١٥ر٦
الارز(٤)	١١ر٣	١٠ر٨	١٠ر٧	٨ر٥
المجموع	٢٥ر٧	١٧ر٥	٢٢ر٠	١٧ر٤
		المعدل السنوى لنمو الاتجاه ١٩٨٦/١٩٨٥-١٩٩٤/١٩٩٣	النسبة المئوية للتغير بالقياس الى الاتجاه	
(٤) التغيرات فى انتاج الحبوب فى الصين، والهند، ورابطة الدول المستقلة (بالاضافة الى جورجيا)	+١ر٨٣	-٣ر٥٥	+٠ر٩٢	-٢ر٦٢
(٥) التغيرات فى انتاج الحبوب فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض	+٢ر٤١	+٠ر٥٤	-٠ر١٠	-٢ر٤٩
(٦) التغيرات فى انتاج الحبوب فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض عدا الصين والهند	+٢ر٣٤	+٠ر٦٢	-١ر٦٢	-٠ر٦١
		النسبة المئوية للتغير بالقياس الى السنة السابقة		
(٧) حركة أسعار التصدير:(٥) (المتوسطات السنوية):				
	القمح	+١ر٢٧	-٠ر٤	-٩ر٤
	الارز	+٣ر٨	-١١ر٨	+٨ر٢
	الذرة	+٨ر٦	-٧ر٩	-١٢ر٩
(٨) حركة أسعار التصدير:(٥) (متوسطات شهر نوفمبر/تشرين الثانى):				
	القمح	+٣١ر٦	-٣ر٣	+٢ر٨
	الارز	+٦ر٠	-١١ر٣	+٢٤ر٥
	الذرة	-١ر٠	-٧ر٨	+٣٠ر٧

ملاحظات:
(١) متوسط ١٩٨٧/١٩٨٦-١٩٩١/١٩٩٠
(٢) توقعات
(٣) الارجنتين، واستراليا، وكندا، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية، والولايات المتحدة
(٤) الصين، وباكستان، وتايلند، والولايات المتحدة، وفيتنام
(٥) القمح= القمح الامريكى نمرة ٢ الشتوى الصلب؛ والذرة = الذرة الامريكية الصفراء نمرة ٢؛ والارز = الارز التايلندى ١٠٠ فى المائة درجة ثانية. واسعار القمح والذرة فى ١٩٩٣/١٩٩٢ هى متوسط أسعار يوليو/تموز - نوفمبر/تشرين الثانى، واسعار الارز هى متوسط أسعار يناير/كانون الثانى - نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٣.

انخفاضات ملموسة فى انتاجهما المحلى يمكن أن يترك تأثيرا كبيرا على الأسواق العالمية[٧]. وبالتالى يمثل المؤشر الرابع التغير فى انتاج الحبوب فى هذه المجموعة من كبار المستهلكين. ويعكس هذا المؤشر تدهورا فى الانتاج التجميعى لهذه البلدان من الحبوب فى ١٩٩٣/١٩٩٤، مع هبوط الانتاج بنسبة تقارب ٦ر٢ فى المائة دون اتجاهه فى ١٩٨٥/١٩٨٦-١٩٩٣/١٩٩٤. وهذا ما يعزى الى حد كبير الى انخفاض انتاج كل من الصين والهند الى مستويات تقل عن الاتجاه بنسبتى ٤ر٣ فى المائة و ٨ر٢ فى المائة على التوالى.

٣٣ - وتوفر التغييرات فى الانتاج الاجمالى للحبوب فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض المؤشر الخامس. ويستثنى المؤشر السادس فى الجدول ١ انتاج الصين والهند، الذى يرجح الى حد كبير انتاج مجموعة بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، وهكذا توفر المعلومات نفسها فيما يخص بقية هذه المجموعة من البلدان التى تضم نسبة كبيرة من أكثر السكان المعرضين فى العالم. وفى حين تأثر التغير السلبى فى الانتاج فى اطار المؤشر الخامس بتغييرات مماثلة فى انتاج كل من الصين والهند، الا أن الصورة العامة تبدو أكثر بريقا الى حد ما بالنسبة لبقية بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض حيث أن انحراف الانتاج عن الاتجاه فى ١٩٩٣/١٩٩٤ بلغ نسبة تقل عن ١ فى المائة، رغم سلبيته، مقارنة بنسبة ٦ر١ فى المائة فى ١٩٩٢/١٩٩٣.

٣٤ - ويوفر المؤشران ٧ و ٨ مقارنة بين أسعار تصدير الحبوب الرئيسية. فالمؤشر ٧ يقارن متوسط الأسعار المعلنة خلال السنوات الأربع الماضية، فى حين يقارن المؤشر ٨ متوسطات الأسعار لشهر نوفمبر/تشرين الثانى، ولذا فانه يعبر عن حركة الأسعار الجارية وقت كتابة هذه الوثيقة. وقد يؤدى الارتفاع الحاد فى الأسعار الدولية الى تدهور حالة الأمن الغذائى فى البلدان المستوردة للأغذية. وفى حين كان متوسط الأسعار السنوية للقمح والأرز فى ١٩٩٣/١٩٩٤[٨] أقل مما فى ١٩٩٢/١٩٩٣، فقد زادت أسعار جميع هذه السلع الثلاث على نحو حاد فى نوفمبر/تشرين

---

(٧) يبلغ مجموع انتاج هذه البلدان ٣٩ فى المائة من مجموع الانتاج العالمى من الحبوب و٤٣ فى المائة من الاستهلاك خلال الفترة ١٩٨٥/١٩٨٦ - ١٩٨٩/١٩٩٠.

(٨) أسعار ١٩٩٣/١٩٩٤ هى متوسط أسعار القمح والذرة خلال يوليو/تموز - نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٣ ومتوسط أسعار الأرز خلال يناير/كانون الثانى - نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٣.

الثانى ١٩٩٣، مقارنة بنوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٢، عاكسة بذلك قلة الامدادات (انظر القسم ٢-٣ «انخفاض ملموس فى الواردات العالمية من الحبوب وارتفاع الأسعار».

٣٥ - ويستدل من المؤشرات الثمانية حدوث تدهور فى حالة الأمن الغذائى العالمى فى ١٩٩٣/١٩٩٤ مقارنة بالسنة الماضية. وعلى الرغم من أن انتاج بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، باستثناء الصين والهند، من الحبوب، اقترب من مستوى الاتجاه، الا أن عددا كبيرا من هذه البلدان مازال يعتمد على واردات الأغذية، وان تكاليف وارداتها من الأغذية قد تزيد على نحو ملموس اذا استمرت معظم التحركات الأخيرة باتجاه زيادة أسعار السلع خلال عام ١٩٩٤.

ثالثا - حالة الأمن الغذائى فى البلدان النامية

٣٦ - الهدف النهائى للأمن الغذائى العالمى هو توفير الامكانات المادية والاقتصادية التى تكفل حصول جميع الناس، فى كل الأوقات، على احتياجاتهم الغذائية الأساسية. وعلى المستوى الأسرى، ترتهن قدرة الناس فى الحصول على الامدادات الغذائية الكافية بمدى توافر الأغذية من جهة، وبمدى امتلاكهم لوسائل الحصول عليها، من جهة أخرى. ويمكن، بوجه عام، أن نضمن، الى حد كبير، الامكانيات المادية لحصول الأسر على الأغذية فى البلدان التى تملك امدادات غذائية كلية كافية والتى لا يتعرض فيها نقل الأغذية داخل البلد للاضطراب أو الاختلال. ويستعرض القسم ٣-١ أدناه الحالة الراهنة فيما يتعلق بمدى كفاية الامدادات الغذائية واستقرارها على المستوى القطرى، بما فى ذلك السياسات الخاصة بالانتاج الغذائى. أما القسم ٣-٢ فيركز على فرص الحصول على الأغذية، استنادا الى استعراض الاتجاهات الأخيرة فيما يتعلق ببعض العوامل الهامة التى تؤثر على فرص حصول الأسر على الأغذية، والى تفسير لصيغة محسنة للرقم الدليلى للأمن الغذائى الأسرى فى ٩٣ بلدا ناميا.

٣-١ كفاية الامدادات الغذائية واستقرارها

٣-١-١ أداء انتاج الحبوب وتطور السياسات فى أفريقيا

٣٧ - انخفض انتاج الحبوب فى شمال أفريقيا، بنحو ٧ فى المائة فى ١٩٩٣، بالقياس الى السنة السابقة، وهبط انتاج الحبوب الخشنة بنسبة ١٠ فى المائة، والقمح

بنسبة ٥ فى المائة. وفى الجزائر، أدت الأحوال الجوية غير المواتية الى خفض انتاج الحبوب بنحو ٤ر٠ مليون طن، فى حين وصل انتاج المغرب فى ١٩٩٣ الى مجرد ٤٤ فى المائة من المستوى العادى، أو ما يماثل تقريبا محصول السنة السابقة الذى جاء منخفضا بسبب الجفاف، فلم يزد عن ٦ر١ مليون طن. أما فى تونس، فقد زاد الانتاج بمقدار الربع عن المتوسط العام، بالرغم من أنه كان يقل بنحو ٣ر٠ مليون طن عن المحصول الوافر الذى تحقق فى ١٩٩٢ وبلغ ٦ر١ مليون طن. وفى المقابل، زاد انتاج القمح فى مصر بنحو ٠٠٠ ١٧٠ طن ليحقق مستوى قياسيا جديدا قدره ٤ر٧٩ مليون طن. ويعزى هبوط انتاج الحبوب الخشنة فى الاقليم، أساسا، الى الانخفاض الحاد فى محصول الشعير فى الجزائر والمغرب.

٣٨ - زاد انتاج المحاصيل فى **أفريقيا جنوب الصحراء** بصورة ملحوظة فى عام ١٩٩٣ حيث بلغت الزيادة ١٣ مليون طن، أو ٢١ فى المائة، فوق مستوى ١٩٩٢. ويرجع معظم هذه الزيادة الى انتعاش انتاج الحبوب فى الجنوب الأفريقى ليصل الى ٤ر٢٢ مليون طن مقابل ٨ر٩ مليون طن فى عام ١٩٩٢ نتيجة الجفاف الذى تعرض له المحصول آنذاك. وتجاوز الانتاج المتوسط العام فى كل من ملاوى وموزامبيق وزامبيا وزمبابوى، لكن نظيره قل عن المتوسط العام فى كل من أنغولا بسبب الاضطرابات الأهلية، وفيبوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلندا لأسباب أهمها تردى الأحوال الجوية دون المستوى المعتاد. وفى الأقاليم الفرعية الأخرى، زاد انتاج الحبوب الاجمالى بنسبة ٦ر٧ فى المائة فى غرب أفريقيا نتيجة حصاد محاصيل قياسية من الحبوب الخشنة فى كل من كوت ديفوار وغانا وبينان وتوغو بينما حصدت محاصيل أعلى من المتوسط العام أو قريبة منه فى كل من غينيا ونيجيريا. وفى بلدان السهل الأفريقى يتوقع حصاد محاصيل تتراوح بين المتوسط العام وما يزيد عليه فى جميع بلدان السهل باستثناء كاب فيردى. وبالمثل زاد انتاج الحبوب بنسبة ٤ فى المائة فى أفريقيا الوسطى حيث تراوح الانتاج بين المتوسط وما يزيد عليه فى كل من الكونغو وغابون والكاميرون. ومن جهة أخرى، انخفض انتاج الحبوب بنسبة ٥ر٧ فى المائة فى افريقيا الشرقية حيث كان يتوقع لانتاج الحبوب الخشنة أن ينخفض فى السودان واثيوبيا وكينيا بسبب الظروف غير المواتية لنمو المحاصيل. وعلى هذا النحو ورغم التحسن العام فى حالة الامدادات الغذائية فى أفريقيا. فان المشكلات الغذائية المحلية لاتزال مجالا يثير قلقا شديدا. ويتضمن الاطار رقم ١ السمات البارزة لمجالات هذه المشاكل.

الاطار ١: المجالات التى تستدعى اهتماما خاصا فى افريقيا جنوب الصحراء

على الرغم من جنى محاصيل جيدة على وجه العموم فى عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٣ فان الأزمات الغذائية المحلية استمرت تمثل سمة بارزة فى افريقيا جنوب الصحراء فى عام ١٩٩٣. ففى أفريقيا الشرقية كانت للاضطرابات الأهلية آثار مدمرة على الامدادات الغذائية فى العديد من المناطق. وفى السودان، حيث توافرت فوائض من الحبوب الخشنة للتصدير، شهدت المناطق الجنوبية من البلاد مجاعات حيث أن القتال فى هذه المناطق أعاق بشدة، جهود وكالات الغوث. أما الوضع الغذائى فى الصومال فقد تحسن فى أوائل ١٩٩٣ بفضل العودة المحدودة الى القانون والنظام وما رافق ذلك من انتاج معقول من محصول الموسم الرئيسى، لكن استمرار قطع الطرق وتأثيراتها على الأنشطة الزراعية والأسواق وتوزيع المعونة الغذائية جعلت مئات الآلاف من الناس يظلون عرضة للمجاعة. ومن جهة أخرى، حصدت ارتريا واثيوبيا محاصيل وفيرة، وأدت الأحوال الأمنية الهادئة فى كلا البلدين الى حدوث تحسنات مهمة فى الامدادات الغذائية فى عام ١٩٩٣ لكن اخفاق المحاصيل المحلية فى أواخر ١٩٩٣ زاد من امكانية حدوث صعوبات شديدة فى عام ١٩٩٤. واذا لم تتوافر استجابات ملموسة من الجهات المتبرعة، فان كينيا ستواجه أزمة غذائية فى أواسط ١٩٩٤ بسبب فشل المحصول الرئيسى لعام ١٩٩٣. أما بوروندى ورواندا فقد تأثرتا بالاضطرابات الأهلية فى عام ١٩٩٣ التى سببت نزوحا سكانيا واسع النطاق واختلالا واضطرابات فى الأنشطة الزراعية والامدادات الغذائية الأمر الذى يقتضى تدخلات طارئة واسعة النطاق.

وفى الجنوب الأفريقى تكتنف الشكوك فى التوقعات الخاصة بالمحصول الرئيسى لموسم ١٩٩٣/١٩٩٤ المزروع حاليا. أما حالة الامدادات الغذائية فقد تحسنت فى النصف الثانى من عام ١٩٩٣ فى شبه الاقليم ككل بعد الامدادات الغذائية الكبيرة والواردات التجارية من الحبوب وحصاد محصول جيد فى موسم ١٩٩٢-١٩٩٣. ومن جهة أخرى، فقد أصبحت أنغولا، من جديد، فى مأزق بسبب استئناف القتال الذى نجمت عنه آثار مدمرة بشأن انتاج الأغذية وتوزيعها. ولم تستطع وكالات الغوث تسليم سوى جزء يسير من احتياجات الطوارىء وقد تعرضت للمجاعة مناطق عديدة من البلاد. وعلى العكس من ذلك استفادت موزامبيق من توقف الأعمال العدائية ومن حصاد

محصول جيد فى موسم ١٩٩٢/١٩٩٣. ومع ذلك فان القطاع الزراعى يواجه حالة من الانهيار وقد أعاق وجود الألغام الأرضية عمليتى الزراعة وتوزيع الأغذية.

وفى بلدان السهل من افريقيا الغربية كانت مشكلات الأغذية الرئيسية نادرة فى عام ١٩٩٣ ماعدا بعض المناطق من موريتانيا. وكان الانتاج الاجمالى جيدا للسنة الثالثة على التوالى. ويتوقع ظهور مشكلات محلية فى تشاد والنيجر فى عام ١٩٩٤. بيد أن الحروب الأهلية فى المنطقة الساحلية فى سيراليون وليبيريا قد أدت الى انخفاض انتاج الأغذية والى نقص حاد فى مدى توافرها. أما فى زائير، فقد أدى اشتداد فقر السكان والاضطرابات الأهلية الى تفاقم مستويات سوء التغذية والمعاناة رغم المحاصيل الوفيرة التى جنتها البلاد.

الاطار ٢ : استجابة السياسات لحالة الجفاف فى الجنوب الافريقى خلال الفترة ١٩٩١/١٩٩٢

أدى الجفاف، الذى ساد فى الفترة ١٩٩١/١٩٩٢ فى الجنوب الافريقى، الى انخفاض انتاج المنطقة من الحبوب الى النصف، واستلزم استيراد كميات كبيرة من الواردات. وقد حدث الجفاف ابان قيام العديد من البلدان فى المنطقة بتنفيذ اصلاحات سياسية تستهدف زيادة التوجهات نحو اقتصاد السوق. وقد اتخذت مبادرات جديدة فى العديد من هذه البلدان فى مواجهة الجفاف شملت التوسع فى الاصلاحات فى بعض الحالات وتبديل السياسات فى بعضها الآخر ولو بصفة مؤقتة.

وفيما يتعلق بسياسات الانتاج أعلنت حكومة بوتسوانا أن هذه السياسات سوف تركز على الأمن الغذائى باعتباره هدفا للسياسات العامة الغذائية والزراعية بدلا من الاكتفاء الذاتى من الأغذية. وفى ليسوتو أعلن عن سياسات جديدة تقضى بحماية قاعدة الأراضى من أى تدهور جديد باعتبار ذلك هدفا أساسيا للانتاج الزراعى. وفى زامبيا بادرت الحكومة

الى تنفيذ برنامج فى المناطق المعرضة للجفاف يشجع المزارعون، بموجبه على التحول من زراعة الذرة الى زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف مثل الذرة الرفيعة والدخن والكسافا. وفى زمبابوى ضاعفت الحكومة جهودها لتنفيذ **قانون تملك الاراضى** الذى يهدف الى توطين صغار المزارعين فى ٥ ملايين هكتار (أو ٥٠ فى المائة) من الأراضى التى يملكها كبار المنتجين التجاريين. واضافة الى هذه الاجراءات، تم فى أعقاب الجفاف تنفيذ برامج خاصة فى العديد من البلدان لزيادة انتاج الحبوب. ومن هذه البرامج خطة ملاوى للانتعاش من الجفاف والتى تقضى بتوفير البذور والمستلزمات الأخرى مجانا لزراعة ما مساحته ٠ر٤ هكتار، وهى المساحة التى قدرت لكفالة معيشة أسرة واحدة على الكفاف، وبرنامج تحفيز زراعة الذرة والمهانغو فى ناميبيا والذى يقضى بمنح مساعدات لمزارعى أراضى الجماعة فيما يتعلق بالحرث الآلى وتقديم البذور والأسمدة، وتوزيع «أكياس المحاصيل» التى تحتوى على بذور محسنة وأسمدة ومبيدات، على ٠٠٠ ٨٠٠ من هؤلاء المزارعين الذين كانوا أشد تضررا من غيرهم خلال فترة الجفاف.

وبالاضافة الى ذلك، قدم العديد من البلدان، حوافز مغرية لتشجيع انتاج الأغذية، على شكل زيادة أسعار المنتجين. وشملت هذه الحوافز: زيادة أسعار القمح بنسبة ١٣ فى المائة وزيادة أسعار الذرة الرفيعة والذرة الصفراء بنسبة ٢٠ فى المائة فى ليسوتو مقابل زيادات ضئيلة فى الفترة ١٩٩٢/١٩٩١، وزيادة بنسبة ٤٥ فى المائة فى أسعار الذرة الرفيعة و بنسبة ٢١ الى ٢٥ فى المائة فى أسعار الأرز فى ملاوى، وتقديم حوافز اضافية فوق السعر الرسمى للذرة فى سوازيلندا، وربط أسعار الانتاج بالتقلبات فى سعر صرف الكوانشا الزامبية مقابل الدولار الأمريكى. وشملت الاجراءات المماثلة بالنسبة للمدخلات: تقديم المساعدات فى مجال الحرث وتوزيع البذور مجانا فى بوتسوانا، وتخفيض أسعار المستلزمات فى ليسوتو بنسبة ٣٠ فى المائة لبذور الذرة و ٤٠ فى المائة لبذور الذرة الرفيعة و ٣٢ فى المائة للقمح الصيفى فضلا عن زيادة الدعم فيما يخص الأسمدة.

ومع أن بعض الاجراءات السابقة قد اتخذت استجابة لحالات الجفاف الا أن بعض البلدان فى شبه الاقليم اتخذت اجراءات أخرى فى السنوات السابقة تهدف الى تحرير الأسعار من القيود. وعلى هذا النحو، وكجزء من العملية قيد التنفيذ، رفعت أسعار بعض الأسمدة فى ملاوى بنسبة تتراوح بين ٣٥ و٤٤ فى المائة وخفض الحد الأقصى للدعم الى ٢٠ فى المائة. كذلك زيدت أسعار البذور بنسبة تتراوح بين ٣١ و ٤٩ فى المائة للذرة و٤٠ فى

المائة للقمح و٩ر٥ فى المائة للأرز. وفى زامبيا تم تحرير أسعار الأسمدة الأمر الذى سمح لجميع المستوردين المسجلين بالحصول على العملة الأجنبية لاستيراد الأسمدة. بالاضافة الى ذلك الغيت جميع رسوم الاستيراد وضرائب المبيعات ورسوم رخص استيراد الأسمدة. وفى زمبابوى ألغيت جميع القيود على أسعار الأسمدة باستثناء المركبات المستخدمة فى انتاج الذرة التى رفعت أسعارها بنسبة ٦٠ فى المائة. وكذلك أصبحت تكاليف الطاقة الكهربائية التى يدفعها المزارعون أكثر ارتفاعا. ومن المحتمل أن تستمر الاتجاهات الأخيرة فى اصلاح السياسات فى هذه البلدان التى انتعشت بعد الجفاف الذى ساد فى الفترة ١٩٩١/١٩٩٢.

٣٩ - وفى الوقت نفسه اتخذت عدة مبادرات جديدة فيما يتعلق بالسياسات الغذائية التى ستترك آثارها على الانتاج الغذائى والامدادات الغذائية فى المستقبل. ويتضمن الاطار ٢ أحدث المبادرات فى مجال السياسات فى الجنوب الافريقى والتى تعكس، فى جزء منها، الاستجابة للجفاف الذى ساد فى الفترة ١٩٩١/١٩٩٢. وفى المناطق الأخرى من الاقليم اتخذ العديد من الاجراءات المتعلقة بالسوق وبتحرير الأسعار فى كينيا خلال عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ والتى سوف تؤثر على حوافز الانتاج بالنسبة للمزارعين. وبالنسبة للقمح شملت هذه الاجراءات تحرير أسعار المستهلكين والغاء القيود المفروضة على الحركة الداخلية للانتاج، وزيادة كبيرة فى الحد الأدنى لأسعار المنتجين. كذلك اتخذت اجراءات مماثلة بالنسبة للذرة الرفيعة فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣. وألغيت فعلا فى عام ١٩٩٢ القيود المفروضة على الحركة الداخلية لمعظم المحاصيل الغذائية الأخرى بما فى ذلك الدخن والذرة الرفيعة والفول. وفى نيجيريا حيث ألغيت فى مايو/أيار ١٩٩٣ القيود التى تحظر استيراد القمح والتى استمرت ٦ سنوات، تكفلت الحكومة بأن تؤمن للمطاحن والمخابز مصانع شراء جميع القمح المنتج محليا بسعر متفق عليه يزيد بنسبة ٥٠ فى المائة عن سعر القمح المستورد. وفى أوائل عام ١٩٩٣ تضاعفت الأسعار الرسمية للأسمدة. ووضعت خطة تهدف الى التحرير الكامل لمشاركة القطاع العام فى قطاع الأسمدة. وفى تنزانيا، حيث بلغت اعانات دعم الأسمدة ٨٠ فى المائة قبل الاصلاحات الاقتصادية التى بدأت فى ١٩٩٠/١٩٩١، خفضت هذه الاعانات تدريجيا الى ٤٠ فى المائة بدءا من أوائل عام ١٩٩٣، وسوف تخفض الى نسبة أقصاها ٢٠ فى المائة بدءا من موسم ١٩٩٤/١٩٩٥. ويشار الى أن تسويق الأسمدة يتم حاليا بمجمله من قبل القطاع الخاص. كذلك رفعت أسعار دعم الحبوب فى الجزائر فى الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣. وفى المغرب ألغيت اعانات الدعم بالنسبة لجميع البذور، ولم يعد العديد من أصناف البذور المعتمدة يخضع لمراقبة

الأسعار وبالنسبة لبذور الحبوب حددت الحكومة أسعارا تمكّن منتجو البذور من بيعها الى المؤسسات المعنية. وبخاصة الشركة الوطنية لتسويق البذور فضلا عن تحديد الأسعار التي يدفعها المزارعون مقابل البذور.

٤٠ - وفيما يتعلق بالسياسات التجارية ألغى في نيجيريا في ١٩٩٣/٥/١ قانون حظر واردات القمح الذي استمر ٦ سنوات وذلك في أعقاب الزيادات الحادة في أسعار الأغذية خلال خريف ١٩٩٢. وفي كينيا حررت واردات الحبوب مرة أخرى بتخفيض التعريفة الجمركية الى ١٤ في المائة في المتوسط مقابل ٢٦ في المائة عام ١٩٨٨. وفي المغرب أعلن عن اطار قانوني لتحرير جميع المنتجات بما في ذلك الحبوب. ولم يطلب تقديم عطاءات بالنسبة لواردات الشعير لمدة ثلاثة أشهر بدءا من فبراير/شباط حتى أبريل/نيسان ١٩٩٣. أما القمح الصلب، والذي ظل استيراده الى عهد قريب حكرا على المؤسسة شبه الحكومية، فقد أصبح استيراده حرا للتجار المرخص لهم، وهو يخضع لبعض معايير النوعية ودفع رسوم محددة. ونوقش في عام ١٩٩٣ مشروع قانون يقضي بوضع جدول زمني للتوسع في تحرير الاستيراد. وأوقفت حكومة ملاوي بصورة مؤقتة تصدير العديد من منتجات الحبوب وخصوصا الذرة والأرز والذرة الرفيعة والدخن بالاضافة الى الكسافا في ضوء استمرار العجز الغذائي الذي تعاني منه البلاد. وفي موزامبيق ألغيت الرسوم الجمركية على الواردات من الأغذية الأساسية بما في ذلك القمح ومشتقاته والأرز ودقيق الذرة وخليط الراي، حتى يتسنى تحسين حالة الامدادات وتخفيض أسعار الأغذية.

٣-١-٢ أداء انتاج الحبوب وتطور السياسات في آسيا والشرق الأدنى

٤١ - انخفض اجمالي انتاج الحبوب في آسيا في عام ١٩٩٣ بمقدار طفيف أو بنحو ١ في المائة عن مستوى السنة السابقة حيث كان الانتاج أعلى من المتوسط العام. وبلغ الانتاج الاقليمي من القمح مستوى قياسيا جديدا مقداره ٢٢٢ مليون طن أي بزيادة ٦ ملايين طن عن العام السابق وهو ما يمثل استمرارا في الاتجاه المضطرد الذي شهدته السنوات الأخيرة. وحصدت جميع البلدان المنتجة الرئيسية للقمح محاصيل تراوحت بين ما يزيد على المتوسط والرقم القياسي. ومن هذه البلدان الهند وباكستان وجمهورية ايران الاسلامية اضافة الى بنغلاديش وسورية وتركيا والمملكة العربية السعودية. وعلى العكس من ذلك انخفض الانتاج الى ما دون المتوسط العام أو بصورة حادة في أفغانستان والعراق والأردن. وتشير التقديرات الى أن انتاج اقليم آسيا من الحبوب الخشنة في ١٩٩٣ بلغ ١٨٥ مليون طن، أي أقل من انتاج العام السابق بنحو ٩ ملايين طن، ومع هبوط حاد في انتاج الهند (٥ ملايين طن أو ١٣ في المائة أقل من عام ١٩٩٢)، والصين (٣ر٨ مليون طن أو ٣ر٥ في

المائة) واندونيسيا (٥ر١ مليون طن أو ١٩ فى المائة). وانخفض انتاج الأرز عام ١٩٩٣ فى البلدان النامية الآسيوية بمقدار مليونى طن أو ٤ فى المائة عن نظيره فى ١٩٩٢. ففى الصين، بمفردها، انخفض الانتاج بمقدار ٥ ملايين طن. ومن جهة أخرى، زاد الانتاج فى كل من بنغلاديش والهند وباكستان. أما البلدان الأخرى التى زاد فيها انتاج الأرز فى عام ١٩٩٣ عن مستوى السنة السابقة فهى العراق ولاوس وماليزيا ونيبال وسرى لانكا وتايلند وفيتنام. ومن جهة أخرى، انخفض الانتاج فى كل من اندونيسيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والفلبين.

٤٢ - استمرت المبادرات بشأن اصلاح أسعار المنتجين فى الصين مع المزيد من تخفيف القيود المفروضة على أسعار المنتجين وعلى الأرقام المستهدفة للتوريدات. ونتيجة لذلك يتوقع أن يحصل المنتجون على أسعار أعلى مقابل الحبوب التى يبيعونها فى السنوات القادمة. كذلك رفعت أسعار الدعم لمنتجى الحبوب فى الهند حيث زادت بنسبة ٢٠ فى المائة للقمح و١٧ فى المائة للأرز، أما فى باكستان فقد زادت بنسبة ١١ فى المائة للقمح و١٣ فى المائة للأرز البسمتى وبين ٩ و ١٢ فى المائة للأرز من انتاج المعهد الدولى لبحوث الأرز. كذلك رفع السعر الأدنى للأرز فى اندونيسيا ولكن بنسبة ضئيلة نظرا للسياسات الجديدة التى استهدفت تنويع المحاصيل. واتخذت اجراءات مهمة للاصلاحات الزراعية فى فيتنام فى ١٩٩٣ حيث منح المزارعون، بموجبها، حقوقا طويلة الأجل فى استغلال الأراضى. وبموجب القانون الجديد ستحصل أسر المزارعين على حقوق امتلاك الأراضى لمدة ٢٠ سنة قابلة للتجديد لزراعة محاصيل حولية و٥٠ سنة للمحاصيل المعمرة. كذلك يمنح القانون الجديد المزارعين حق نقل ملكية الأرض وتحويلها وتأجيرها وتوريثها فضلا عن استخدامها كرهن للحصول على القروض المصرفية. واستمر الاتجاه الرئيسى نحو اجراء تخفيضات فى اعانات دعم الأسمدة. وفى بنغلاديش ألغيت جميع اعانات دعم الأسمدة وأصبحت قوى السوق هى التى تحدد أسعارها. كذلك أصبح توزيع الأسمدة فى يد القطاع الخاص. وفى ميانمار أعفيت الأسمدة والمبيدات والجرارات والمضخات والسلع الزراعية الأخرى ذات العلاقة من رسوم الاستيراد واجور رخص الاستيراد وضرائب التجارة.

٤٣ - ألغت حكومة بنغلاديش فى يوليو/تموز ١٩٩٢ جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على استيراد القمح من قبل القطاع الخاص. بيد أنها فرضت في وقت لاحق تعريفة بنسبة ١٥ فى المائة على هذه الواردات لتوفير بعض الحماية للانتاج المحلى. وفى الهند سمحت الحكومة باستيراد الذرة التى تستخدم كعلف من قبل الأفراد أو المؤسسات شريطة تسجيل عقود الاستيراد مع جمعية تعاونية. وفى سرى لانكا حررت واردات القمح عندما سمح للقطاع الخاص باستيراد ٠٠٠ ٧٥ طن من دقيق القمح فى نهاية عام ١٩٩٣.

٤٤ - وفى الشرق الأدنى زيدت أسعار المشتريات المدعومة أو المضمونة فى العديد من بلدان الاقليم. ففى جمهورية ايران الاسلامية زيدت أسعار القمح والذرة بنسبة ٥٠ فى المائة والأرز بنسبة ٣٠ فى المائة للتعويض عن ارتفاع أسعار المدخلات فى أعقاب تخفيض العملة المحلية. وفى العراق زيدت أسعار القمح الممتاز بنسبة ٢٥ فى المائة وأسعار الشعير (بالأكياس) بنسبة ٢٦ فى المائة. كذلك زيدت أسعار القمح الطرى والصلب والشعير فى سورية. ومن جهة أخرى، جمدت الأردن الأسعار الدنيا لمنتجى القمح والشعير لكى يتسنى احتواء تكلفة اعانات الدعم. وفى المملكة العربية السعودية جمدت أيضا أسعار توريد القمح ذلك لأن الفائض فى الانتاج ظل يمثل مشكلة.

٤٥ - وفى مصر تحررت كليا واردات القطاع الخاص من دقيق القمح. وفى جمهورية ايران الاسلامية ألغت الحكومة بصورة جذرية، اعتبارا من ١٩٩٣/١/١، الضوابط التنظيمية بشأن الواردات من القمح والطحين للاستخدامات فى الصناعات الغذائية باستثناء الخبز. ونتيجة لذلك يمكن لمالكى مصانع الأغذية، باستثناء المخابز، استيراد القمح الصلب والسميد. وفى الأردن ألغت الحكومة نظام الحصص والقيود المفروضة على الواردات من الأرز طويل الحبة والمسلوق والأرز البسمتى اذا كانت مستوردة بأكياس صغيرة.

٣-١-٣ أداء انتاج الحبوب وتطور السياسات فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

٤٦ - انخفض انتاج الحبوب فى أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى بنحو ٣ فى المائة فى عام ١٩٩٣ بالمقارنة مع عام ١٩٩٢. أما الانتاج من الحبوب الخشنة، والذى يمثل أكثر من ٨٠ فى المائة من المجموع، فقد بلغ، حسبما تشير التقديرات، نحو ٢٥ر٨ مليون طن أى أقل من انتاج عام ١٩٩٢ بنسبة ٤ فى المائة وان ظل أعلى من المتوسط العام. أما فى المكسيك، التى تنتج نحو ٨٥ فى المائة من الحجم الكلى للحبوب الخشنة، فمن المتوقع أن تجنى محصولا قياسيا من الذرة يبلغ ١٨ر٦ مليون طن، وذلك أساسا، بفضل التوسع فى المساحات المزروعة، بيد أنه يتوقع لمحصول الذرة الرفيعة أن ينخفض الى نحو نصف مستوى السنة السابقة. وفى البلدان الأخرى، لوحظ أن انتاج الحبوب الخشنة قد زاد فى غواتيمالا بينما بقى عند المستوى المعتاد فى هايتى وانخفض فى السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا. وقد عانى الانتاج فى البلدان الأخيرة من الأضرار بسبب الفيضانات واسعة النطاق، وبسبب تقليص المساحات المزروعة أيضا فى السلفادور. وفى كوستاريكا يتوقع أن يستمر الانتاج من الحبوب الخشنة فى الانخفاض نتيجة لزيادة الواردات. أما انتاج الاقليم من الأرز فى عام ١٩٩٣ فتشير التقديرات الى أنه سيكون قريبا من مستوى انتاج السنة السابقة.

كذلك تشير التقديرات الى زيادة الانتاج فى العديد من البلدان المنتجة الصغيرة بما فيها السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وباناما. ومن جهة أخرى، فان الانتاج قد أعيق فى العديد من البلدان المنتجة الرئيسية نتيجة لتضافر عدة عوامل من بينها رداءة الطقس والافتقار الى المستلزمات. ففى كوبا، التى تعتبر من البلدان المنتجة الرئيسية فى الاقليم، بات من المتوقع أن تجنى أقل محصول خلال ١٠ سنوات. كذلك يتوقع أن ينخفض الانتاج بنسبة ١٠ فى المائة فى المكسيك، التى تعد هى الأخرى من البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة للأرز. أما انتاج الاقليم من القمح فى عام ١٩٩٣ فقد ظل عند مستواه لعام ١٩٩٢.

٤٧ - وانخفض انتاج الحبوب فى أمريكا الجنوبية على نحو طفيف بنسبة ٥ر١ فى المائة عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢. وتشير التوقعات الى أن محصول القمح لعام ١٩٩٣ سيبلغ ٦ر١٤ مليون طن، أى أقل من عام ١٩٩٢ بنسبة ٣ فى المائة بل وأقل من المتوسط العام للسنة الثالثة على التوالى بسبب تقلص المساحات المزروعة. ففى الأرجنتين، ورغم الزيادة فى المساحة المزروعة بنسبة ٦ فى المائة، فان أحدث التوقعات تشير الى أن الانتاج سيبلغ ١٠ ملايين طن، أى بزيادة ٣ فى المائة فقط عن انتاج عام ١٩٩٣. وفى البرازيل كان من المتوقع أن ينخفض انتاج القمح بنسبة ١٨ فى المائة عن عام ١٩٩٢ ليصل الى أقل مستوى خلال السنوات الثمانى الماضية. ومازالت عمليات زراعة محصول القمح لعام ١٩٩٤ مستمرة فى البلدان المنتجة الثانوية وهى بوليفيا وبيرو وكولومبيا حيث تنمو التوقعات الأولية للتفاؤل بفضل الطقس المعتاد الذى يسود هذه البلدان. وبلغ اجمالى انتاج الاقليم من الحبوب الخشنة ٥٢ مليون طن فى عام ١٩٩٣، أى أقل من المستوى القياسى للعام الماضى على نحو هامشى، وذلك بفضل زيادة الانتاج فى الأرجنتين وكولومبيا. وفى شيلى تشير التوقعات الأولية الى أن محصول الذرة المروى كان مواتيا، ذلك لأن امدادات المياه كانت كافية، وأن من المتوقع أن تزيد المساحة المزروعة لتستجيب للطلب التصديرى على بذور الذرة جيدة النوعية. وفى كولومبيا وبيرو تشير التوقعات الأولية الى أن الانتاج من الحبوب الخشنة لعام ١٩٩٤ سيكون مرضيا.

٤٨ - وفى المكسيك أعلن عن سياسات سعرية جديدة فى عام ١٩٩٣ يستثنى بموجبها انتاج الذرة والفاصوليا من اعانات الدعم الحكومية. وبموجب هذه السياسات سوف يتلقى المزارعون مدفوعات نقدية مباشرة وفقا لمساحة الأرض التى يملكونها فى حين ستتحدد الأسعار المحلية وفقا لقوى السوق. وفى البرازيل وضعت الحكومة سياسات لتوفير الحد الأدنى من أسعار الدعم فى أرجاء البلاد باستثناء المنطقة الشمالية الشرقية لتحل محل خطة يتم فى اطارها تشجيع الانتاج فى المناطق الأكثر انتاجية من خلال زيادة أسعار الدعم. وبالاضافة الى ذلك يستمر تحديد الحد الأدنى

لأسعار الدعم فى ضوء التضخم. وفى كولومبيا زيدت أسعار الدعم في المتوسط بنسبة ١١ فى المائة لتغطى ٧ سلع غذائية أساسية بما فيها الذرة البيضاء والذرة الصفراء والذرة الرفيعة والأرز. ومن جهة أخرى تواصل الحكومة التزامها بتنفيذ خطة تسعير متكافىء حيث تعكس أسعار الدعم أسعار المكافئة الدولية. بالاضافة الى ذلك أعلنت الحكومة أن أسعار الفائدة المدعمة بشأن القروض الريفية سوف يتم تصفيتها تدريجيا خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٩٣ و١٩٩٥. وللتعويض عما ينجم عن بعض هذه التغييرات أنشىء صندوق برأسمال ٤ر٢ مليار بيزو أى نحو ٣ ملايين دولار لتمويل مشروعات لتحديث وتنويع انتاج الحبوب فى كولومبيا. كذلك بدأت، الحكومة فى مايو/أيار ١٩٩٣، بتنفيذ مجموعة من اجراءات دعم الزراعة تستهدف خصوصا المزارعين خارج منطقة بامباس. وفى غيانا ألغيت القيود بشأن مساحة الأراضى التى يمكن لمزارعى الأرز حيازتها كما ألغيت الاجراءات التى تنفذها الحكومة فى مجال دعم أسعار الأرز والرقابة عليها.

٤٩ - وفى الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ استمر اصلاح نظام التعريفة الجمركية فى البرازيل كجزء من العملية الشاملة لتحرير التجارة التى بدأت فى مارس/آذار ١٩٩٠. وتبعا لذلك فقد خفضت فى فبراير/شباط ١٩٩٣ رسوم الاستيراد التى تفرض على منتجات القمح ومشتقاته من ١٥ فى المائة الى ٥ فى المائة فيما يخص الواردات من بلد ثالث ومن ٨ر٤ فى المائة الى ٦ر١ فى المائة للواردات من بلدان ميركوسور (الأرجنتين والبرازيل وباراغواى وأوروغواى). كذلك فرضت الحكومة رسما تعويضيا بنسبة ٧ر٢٩ فى المائة، اعتبارا من نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٢ حتى مارس/آذار ١٩٩٣، على الواردات من القمح فى اطار برنامج تشجيع الصادرات من الولايات المتحدة. وفى كولومبيا أدخلت بعض التعديلات على السياسات الجديدة بشأن حزمة أسعار الواردات التى أقرت فى ١٩٩١/١٩٩٢ [٩]. وهكذا فقد وضعت، فى يناير/كانون الثانى ١٩٩٣، حزمتان مستقلتان لأسعار الذرة الصفراء/الذرة الرفيعة والذرة البيضاء، لتحل محل الحزمة السعرية القديمة بشأن كلا النوعين من الذرة. وبالاضافة الى ذلك خفضت رسوم استيراد القمح، فى ١٩٩٢، من ٢٠ الى ١٥ فى المائة. وفى كوستاريكا خفضت الحكومة الرسوم الجمركية على الواردات من البلدان التى تقع خارج أمريكا الوسطى الى حد أقصاه ٢٠ فى المائة مع بعض الاستثناءات من بينها رسوم بنسبة ٣٥ فى المائة على استيراد الأرز المضروب. وفى اكوادور اطلقت تماما حرية استيراد

---

(٩) أنظر FAO Cereal Policies Review 1991-1992, Page 30.

القمح. وفى السلفادور ألغيت جميع مستلزمات الحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير بشأن الحبوب الأساسية والمنتجات الأخرى. وكذلك خفض الحد الأعلى للتعريفة الجمركية بالنسبة لمعظم المنتجات، بما فيها الحبوب، الى ٢٠ فى المائة.

٣-١-٤ القيود المالية التى تؤثر فى الواردات الغذائية

٥٠ - يترتب على استيراد السلع والخدمات فى العديد من البلدان النامية نفقات من العملات الأجنبية تتجاوز حصيلة هذه البلدان من هذه العملات الأمر الذى يزيد من أعباء الديون الخارجية على كاهلها. وغالبا ما أعاقت الديون الضخمة، والحاجة الى خدمتها البلدان النامية عن سداد قيمة وارداتها. لذلك قد تكون لنسب خدمة الديون تأثيرات على استقرار الامدادات الغذائية للبلد المعنى من حيث تأثيرها فى قدرته على تمويل وارداته. وخلال عام ١٩٩٢ (وهو آخر عام توافرت عنه البيانات) انخفضت نسبة مدفوعات خدمة الديون الى حصيلة صادرات البلدان النامية الى ١٩ فى المائة بعد أن بلغت ٢١ فى المائة فى عام ١٩٩١ الأمر الذى يعكس بعض التحسن فى أداء الصادرات. أما الأرقام الاقليمية بالنسبة لعام ١٩٩٢ فقد تراوحت بين ١٩ فى المائة (انخفاض بنسبة ٥ فى المائة) فى افريقيا جنوب الصحراء، و١٣ فى المائة (لا تغيير) فى شرق آسيا والمحيط الهادى، و ٢٤ فى المائة (انخفاض بنسبة ٤ فى المائة) فى جنوب آسيا، و٢٥ فى المائة (لاتغيير) فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا، و٣٠ فى المائة (لا تغيير) فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى[١٠].

٥١ - وبصرف النظر عن صافى حصيلة العملة الأجنبية، فسوف يكون لنسب التبادل التجارى لواردات الأغذية مقابل سلع التصدير، تأثير كبير على قدرة البلدان النامية على استيراد الأغذية. ويعتمد معظم هذه البلدان على طائفة محدودة من المنتجات للحصول على عائداتها من الصادرات، لذا قد تؤثر التقلبات فى أسعار أية سلعة على انفراد على نحو ملحوظ على نسب التبادل التجارى بين صادرات وواردات الأغذية. ويتضمن الجدول ٢ عددا من هذه النسب بالاضافة الى الأرقام الدليلية لأسعار السلع ذات العلاقة.

---

(١٠) أنظر World Debt Tables 1992-1993, World Bank. وللتوسع فى المناقشات، أنظر مطبوع المنظمة عن «حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٣» الوثيقة C 93/2، سبتمبر/أيلول ١٩٩٣.

٥٢ - وجرى التعبير عن الأرقام الدليلية المركبة لأسعار السلع الغذائية كنسبة مقارنة بالأرقام الدليلية المركبة لأسعار سلع أخرى تمثل المصدر الرئيسى لحصيلة الصادرات بالنسبة للعديد من البلدان النامية. ويتبين من هذه النسب أن البلدان التى تعتمد بصورة رئيسية على تصدير حاصلات المشروبات الخفيفية الاستوائية لم تشهد زيادة جديدة فى أسعار الأغذية المستوردة بالمقارنة مع أسعار الصادرات من المشروبات الخفيفة. بيد أن أسعار الأغذية ارتفعت فعلا مقارنة بالمستوى العام لأسعار الصادرات السلعية للبلدان النامية. كما يلاحظ أن أسعار المواد الخام، من ضمن هذه الصادرات السلعية، قد ارتفعت مقارنة بأسعار الأغذية.

٥٣ - كذلك يبين الجدول ٢ نسب أسعار كل من الحبوب وزيوت الطعام كل على انفراد الى مجموع الصادرات السلعية من البلدان النامية. ويستدل من ذلك أن نسب التبادل التجارى من منظور مستوردى الأغذية، قد تحسنت قليلا بالنسبة لمستوردى القمح والأرز عام ١٩٩٣ لكنها ساءت بصورة ملحوظة بالنسبة لمستوردى الذرة وزيت الطعام. بيد أن المدى الذى ساءت أو تحسنت فيه حالة أى بلد مستورد للحبوب بعينه يعتمد على التوليفة المكونة من نوعية الحبوب التى استوردها ونوعية السلع التى صدرها.

٣-١-٥ شحنات المعونة الغذائية

٥٤ - مع أن المعونة الغذائية من الحبوب تمثل، فى الوقت الراهن، نحو ٩ فى المائة من مجموع واردات البلدان النامية من الحبوب فانها تشكل رقما مهما بالنسبة للعديد من هذه البلدان. وبالنسبة لمجموعة بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى افريقيا فان هذه النسبة قد بلغت زهاء ٣٧ فى المائة فى السنوات الأخيرة[١١]. ومع أن ٢٦ بلدا من بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى افريقيا قد شهدت انخفاضا فى نصيب الفرد من انتاج الأغذية الأساسية فى عام ١٩٩٣ فان نصيب الفرد من الامدادات لم ينخفض الا فى تسع حالات. ولهذا فان المعونات الغذائية لعبت، بدون شك، دورا مهما فى استقرار امدادات الأغذية فى هذه البلدان التى عانت من صعوبات مالية شديدة لتأمين احتياجاتها من الواردات التجارية من الحبوب.

٥٥ - ومن المتوقع أن تصل شحنات المعونة الغذائية من الحبوب الى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤، الى ٨ر٧ مليون طن، أى أقل

---

(١١) أنظر الجدول الملحق رقم ٢.

الجدول ٢ - الأرقام الدليلية للأسعار ولنسب التبادل التجارى

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
	الأرقام الدليلية للأسعار (١٩٨٠=١٠٠)				
الأغذية	٨٩	٨١	٨٠	٨٢	٧٩
المشروبات الخفيفة	٦١	٥٣	٥٠	٤٤	٤٤
المواد الأولية الزراعية	١١١	١٠٦	١٠٣	١٠٦	١٠٧
الصادرات السلعية من البلدان النامية	٨٨	٨٢	٧٩	٧٨	٧٤
القمح	٦٧	٤٢	٥٦	٦٠	٥٧
الذرة	٧٧	٧٥	٧٧	٦٨	٧٤
الأرز	٧٥	٦٨	٧٤	٦٨	٥٩
الزيوت	٨٦	٨٣	٨٧	٨٩	٩٢
	نسب التبادل التجارى				
الأغذية/المشروبات الخفيفة	١٤٦	١٥٢	١٦٢	١٨٨	١٧٩
الأغذية/المواد الأولية الزراعية	٨٠	٧٦	٧٨	٧٧	٧٥
الأغذية/الصادرات السلعية	١٠٠	٩٩	١٠١	١٠٥	١٠٧
القمح/الصادرات السلعية	٧٦	٥١	٧٠	٧٨	٧٧
الذرة/الصادرات السلعية	٨٨	٩١	٩٨	٨٨	١٠٠
الأرز/الصادرات السلعية	٨٤	٨٣	٩٣	٨٧	٨٠
الزيوت/الى الصادارات السلعية	٩٧	١٠١	١١٠	١١٥	١٢٥

المصادر: أسعار السلع الزراعية مأخوذة من المنظمة، أما الأرقام الدليلية المركبة فهى مأخوذة من مصادر صندوق النقد الدولى.

ملاحظات: الأسعار السلعية المستخدمة هي: القمح - الأرجنتين، تريغوبان، الذرة - الذرة الأمريكية الصفراء نمرة ٢، الأرز - الأرز التايلندى غير المكسور ١٠٠ فى المائة، الزيوت - الرقم الدليلى الذى أعدته المنظمة للدهون والزيوت المستخدمة فى الطعام وفى صناعة الصابون. وتعتمد أسعار ١٩٩٣ على البيانات المتوافرة حتى نوفمبر/تشرين الثانى.

من الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ بأكثر من مليون طن بل أقل بقدر كبير مما كانت عليه في السنوات السابقة (اذ بلغت زهاء ١٢ مليون طن في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٨). ومع أن مجموع الاحتياجات من واردات الحبوب للفترة ١٩٩٣/١٩٩٤ في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض سوف ينخفض، كما تشير الى ذلك التقديرات، فان نسبة المعونة الغذائية الى مجموع الواردات من الحبوب قد تنخفض بنقطة مئوية واحدة عن السنة السابقة لتصل الى ١٥ر٥ في المائة. اضافة الى ذلك، هناك في الوقت الراهن عدد كبير من مستلزمات المعونة الغذائية التي لم يتم تلبيتها لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وخصوصا في افريقيا جنوب الصحراء حيث أن المشكلات اللوجستية والأمنية قد أعاقت تسليم هذه المعونات.

٥٦ - وتعد البلدان الافريقية، من بين بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، المستفيدة الرئيسية من المعونة الغذائية حيث تبلغ حصتها نحو ٥٢ في المائة من مجموع هذه المعونات. أما البلدان التي تتلقى النسبة الرئيسية من هذه الشحنات فلا تزال هي تلك البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين والنازحين.

٣-٢ الحصول على امدادات الاغذية

٥٧ - استعرضت اللجنة في دورتها السابعة عشرة في ١٩٩٢ مؤشرات رصد فرص الحصول على الأغذية والأمن الغذائي الأسري، وذلك عندما تم تحديد عدد منها كمؤشرات ملائمة لهذا الغرض[١٢]. وقد أحرز بعض التقدم باتجاه تركيب رقم دليلي للأمن الغذائي الأسري يستند الى بعض هذه المؤشرات[١٣]. ويبدأ هذا الجزء باستعراض الاتجاهات العريضة في بعض العوامل التي لها أثر في حصول الأسرة على الأغذية، مثل نصيب دخل الفرد ونصيبه من الأغذية المتوافرة، وكذلك تطورات السياسات التي تؤثر في أسعار المستهلكين، والتسويق والاحتفاظ بالمخزونات. ويرد في نهاية هذا الجزء سرد للتحسينات الاضافية في الرقم الدليلي للأمن الغذائي الأسري وتأويله.

٣-٢-١ الاتجاهات المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل ومن امدادات الاغذية

٥٨ - قدر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية ككل بنحو ١ر٦ في المائة في عام ١٩٩٣، مقارنة بنسبة ١ر١ في المائة في البلدان الصناعية و٢ر٢ في

---

(١٢) أنظر الوثيقة CFS 92/3، فبراير/شباط ١٩٩٢ بعنوان «مناهج لتقييم فرص الحصول على الأغذية والأمن الغذائي على مستوى الأسرة»، المنظمة، روما.

(١٣) أنظر الوثيقة CFS 93/2 SUP.2، يناير/ كانون الثاني ١٩٩٣ بعنوان «تقرير عن التقدم المحرز في مجال وضع رقم دليلي للأمن الغذائي الأسري»، المنظمة، روما.

المائة فى العالم ككل. بيد أن معدلات النمو فى البلدان النامية كانت أبعد من أن تكون متجانسة. وقدرت هذه المعدلات فى ١٩٩٣ بنسبة ٤ر٣ فى المائة فى أمريكا اللاتينية و ٦ر١ فى المائة فى افريقيا و ٤ر٣ فى المائة فى الشرق الأوسط و ٧ر٨ فى المائة فى آسيا(١٤). وفى افريقيا، كان معدل النمو فى عام ١٩٩٣ أعلى بكثير من معدل ١٩٩٢ البالغ ٩ر٠ فى المائة عندما اجتاحت موجات الجفاف معظم المحاصيل فى الجنوب الافريقى. بيد أن معدل النمو فى ١٩٩٣ وبنسبة ٦ر١ فى المائة مازال غير كاف لجعل نمو نصيب الفرد من الدخل ايجابيا، مما يجعل سنة ١٩٩٣ سادس سنة على التوالى يكون فيها النمو سلبيا فى مستوى دخل الفرد فى هذه المنطقة. ومن المتوقع أن يزداد الناتج المحلى الاجمالى فى العالم النامى فى عام ١٩٩٤ بنسبة ٥ر٥ فى المائة، وأن يزداد بالنسبة الى أفريقيا بنسبة ٦ر٢ فى المائة.

٥٩ - وتبين الاتجاهات الأخيرة أن نصيب الفرد من انتاج الحبوب قد انخفض فى ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢ فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى ٣١ من أصل ٧٠ بلدا توافرت بشأنها المعلومات(١٥). وبلغ متوسط الانخفاض في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ٢ر٢ في المائة. وفي أفريقيا، شهد ١٨ بلدا انخفاضا في نصيب الفرد من الانتاج، وقد تجاوز هذا الانخفاض في تسعة منها ٥ في المائة. وجاءت الانخفاضات في الانتاج أكثر حدة في كل من تشاد وانغولا والسودان وكينيا والنيجر وليبيريا. بيد أن الاتجاه الاجمالي يبدو أكثر خطورة حين يقارن أداء الانتاج ١٩٩٣/١٩٩٤ بنظيره فى الماضي القريب. فعلى سبيل المثال، أشارت التقديرات الى انخفاض نصيب الفرد من الانتاج فى ١٩٩٣/١٩٩٤ فى ٦٤ في المائة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض البالغ عددها ٧٠ لدى مقارنته بمتوسط الفترة ١٩٨٦/١٩٨٧ - ١٩٩١/١٩٩٢، وبلغ الانخفاض الاجمالى نسبة ٤ر١ في المائة. وفي أفريقيا، يقدر بأن ٢٦ بلدا من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض قد شهدت، خلال الفترة نفسها، انخفاضا في نصيب الفرد من الانتاج، وقد تجاوز هذا الانخفاض ٥ في المائة في ٢٠ منها.

٦٠ - وفي حين هبط نصيب الفرد من انتاج الحبوب في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ككل في ١٩٩٣/١٩٩٤ بنسبة ٤ر١ في المائة مقارنة بمتوسط الفترة ١٩٨٦/١٩٨٧ - ١٩٩١/١٩٩٢، زاد نصيب الفرد من استخدام الاغذية زيادة هامشية، بنسبة ٥ر٠ مقارنة بالفترة المناظرة. ومن حيث عدد البلدان، انخفض نصيب الفرد من الانتاج فى ٤٥ بلدا (أو ٦٤ فى المائة) من بلدان العجز الغذائى ذات الدخل

---

(١٤) World Economic Outlook, October 1993, International monetary fund.

(١٥) أنظر الجدول الملحق رقم ٣.

المنخفض وعددها ٧٠، لكن نصيب الفرد من استخدام الاغذية لم ينخفض سوى فى ٢٠ منها. ويتضح من هذه الأرقام الدور الذى لعبته الواردات التجارية والمعونة الغذائية فى وقف الانخفاضات المحتملة فى استهلاك الاغذية، مع أن ذلك يشكل أيضا انعكاسا لتنامى الاتكالية على واردات الحبوب.

٣-٢-٢ هبوط مستوى اعانات الاغذية

٦١ - مازال الاتجاه السائد فى سياسات الاستهلاك فى البلدان النامية على مدى السنة الماضية ينحو نحو خفض الاعانات ورفع الضوابط عن أسعار المستهلكين. بيد أنه حدثت عدة حالات عمدت بموجبها الحكومات، فى مواجهة الانقطاعات المؤقتة فى امدادات الاغذية، شأن التى تسببت فيها موجات الجفاف الحادة، الى اتخاذ تدابير أدت الى عكس مسار عملية رفع ضوابط الأسعار، أو على الاقل وقف العمل بها، ولاسيما اذا تعلق الأمر بأحد الاغذية الأساسية لبلد من البلدان.

٦٢ - ففى افريقيا، حيث تستمر الاتجاهات التى برزت مؤخرا نحو تخفيض الاعانات ورفع الضوابط عن أسعار المستهلكين، تم تحرير سعر التجزئة لبيع دقيق القمح فى كينيا فى فبراير/ شباط ١٩٩٣ والذرة فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣. وفى ملاوى، رفعت أسعار شراء المستهلكين للذرة التى تبيعها المؤسسة شبه الحكومية ADMARC بنسبة ٢٨ فى المائة، ومن المحتمل زيادتها مرة أخرى فى ١٩٩٤/١٩٩٣. وفى السودان، خفضت اعانات الخبز مجددا، وقد أسفر ذلك عن ارتفاع أسعار الخبز بنسبة ٢٠ فى المائة. وفى تونس، رفعت أسعار التجزئة لبيع الكسكس والسميد والخبز بنسبة تقارب ٥ فى المائة. وقد تزامن هذا الاجراء مع تقديم أكبر قدر من المنح للبرامج التى تستهدف الفئات السكانية الضعيفة. وفى سوازيلندا، رفعت أسعار منتجات الذرة التى تبيعها التعاونية الوطنية للذرة بنسبة ١٠ فى المائة. وفى مصر، رفعت الحكومة بالكامل الضوابط المفروضة على سعر التجزئة لبيع دقيق القمح (المستخلص بنسبة ٧٢ فى المائة)، كما سمحت للمخابز بانتاج أنواع مختلفة من الخبز من حيث الوزن والسعر. ولم يعد الأرز سلعة خاضعة للضوابط، ومن المتوقع الغاء نظام التقنين خلال ١٩٩٤/١٩٩٣. وفى الشرق الأدنى، رفعت أسعار الدقيق والخبز فى الأردن فى فبراير/ شباط ١٩٩٣، فى أعقاب تجميد فعلى دام ثلاث سنوات. كما رفعت أسعار القمح المباع لأصحاب المطاحن بنسبة ٢١ فى المائة فيما رفع سعر الخبز العربى الأسمر بنسبة ١٣ فى المائة. ورفعت أيضا أسعار الخبز فى سورية بنسبة ٤٣ فى المائة فى يناير/ كانون الثانى ١٩٩٣.

٦٣ - وفى آسيا، ألغى برنامج التقنين الريفى فى بنغلاديش. وفى الهند، رفعت أسعار القمح والأرز التى تبيعها المحلات الحكومية للجمهور بأسعار مناسبة مرة

أخرى فى ١٩٩٢/١٩٩٣، مع أن الاعانات لاتزال تشكل نسبة كبيرة من سعر بيع هذه الحبوب. وفى اندونيسيا، تسمح المؤسسة شبه الحكومية للحبوب BULOG فى الوقت الحاضر بتحرك أسعار الأرز ضمن نطاق أوسع للأسعار حيث أن متوسط انفاق الفرد على الأرز قد انخفض بدرجة كبيرة. وفي ماليزيا، رفعت الحكومة اعتبارا من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٣ الضوابط عن سعر الأرز الفاخر. وفي الصين، عمدت جميع المقاطعات، باستثناء التيبت وغانسو وهاينان الى نظام تقنين القمح بحلول يونيو/حزيران ١٩٩٣. بيد أن المستهلكين فى عدة وحدات ادارية حصلوا على تعويضات نقدية مقابل ارتفاع الأسعار.

٦٤ - وفى حين يمثل ما تقدم اتجاها عاما، فقد تدخلت الحكومات فى العديد من الحالات لمنع ارتفاع أسعار الحبوب بالنسبة للمستهلكين. فعلى سبيل المثال، أعلن فى الكاميرون فى مايو/ أيار ١٩٩٣ عن تخفيضات فى أسعار المستهلكين للمواد الغذائية الأساسية كتعويض جزئى عن خفض الأجور فى القطاع الخاص فى يناير/ كانون الثاني. وفى كينيا، مازال سعر التجزئة لدقيق الذرة فى نيروبى خاضعا للضوابط على الرغم من ارتفاعه بنحو ٧٠ فى المائة، وفى مصر، لم ترفع الضوابط عن سعر الدقيق المستخلص بنسبة ٨٢ فى المائة والمستخدم فى صنع الخبز البلدى المدعم بقوة، وهو الخبز الرئيسى المستهلك فى البلد، وفى العراق، وفى اطار نظام التقنين العام، زيدت فى عام ١٩٩٣ الحصص الشهرية المقننة من جميع المواد الغذائية الأساسية، بما فى ذلك دقيق القمح والأرز، وقد قدر فى أعقاب ذلك أن الحصة تساهم بنحو ٥٠ فى المائة من متوسط امدادات أغذية الطاقة اليومية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩. وفى الهند، اتخذت تدابير لتقديم الاعانات الى مناطق القبائل، المعرضة للمزيد من انعدام الأمن الغذائى، بما فى ذلك افتتاح ١٧٠٠ مركز جديد لتوزيع الحصص الغذائية. أما حكومة منغوليا فقد شرعت للمرة الأولى، فى مواجهة عجز شديد خلال فترة تحولها الاقتصادى، بتطبيق نظام لتوزيع حصص من دقيق القمح، والأرز، وغيره من الأغذية الأساسية.

٦٥ - وفى أمريكا اللاتينية حيث الاتجاه السائد يقضى برفع الضوابط عن أسعار المستهلكين، اتخذت أيضا تدابير فى عدة بلدان لاحتواء أسعار الأغذية أو تقديم اعانات فى حالة ارتفاعها بالنسبة للمستهلكين. وعلى سبيل المثال، أبرزت حكومة الأرجنتين اتفاقية مع رابطة الخبازين فى بوينس آيرس لتخفيض أسعار الخبز، بنسبة ٣٠ فى المائة لصنف منه بغية كبح التضخم. وفى كوستاريكا، يجرى اتخاذ اجراءات متزامنة مع استمرار ثبوت أسعار الحبوب الأساسية، ولاسيما القمح والذرة، لرفع الضوابط تدريجيا عن أسعار المستهلكين، وأحيل قانون لرفع ضوابط الأسعار عن معظم المنتجات الى الجمعية التشريعية. وفى غواتيمالا، جمدت أسعار دقيق القمح

الصلب، وكذلك الخبز، خلال معظم عام ١٩٩٢ ومطلع ١٩٩٣ بموجب اتفاق قائم بين الحكومة وأصحاب المطاحن والمخابز. وفي فنزويلا، أقنعت الحكومة مصانع الأغذية بالبدء بتدعيم دقيق الذرة الأبيض بالفيتامينات بغية معالجة مشكلة نقص الفيتامينات بين الأطفال.

٣-٢-٣ استمرار الاتجاه نحو المزيد من سياسات تحرير التسويق والتخزين

٦٦ - اتسم معظم ما اتخذ مؤخرا من مبادرات في مجال السياسات التي تؤثر في تسويق الحبوب في البلدان النامية، باستمرار الاتجاهات السابقة نحو تدعيم القطاع الخاص والتجارة. وشمل ذلك من بين أمور أخرى تشجيع القطاع الخاص على المتاجرة بنصيب متزايد من أسواق الحبوب، ورفع الضوابط جزئيا أو كليا عن الحركة الداخلية للحبوب، وتخفيض نسبة ما يحتفظ به القطاع العام من مخزونات الحبوب.

٦٧ - وفي **افريقيا جنوب الصحراء**، استمرت المبادرات الهادفة الى خفض المشاركة الحكومية في تسويق الحبوب والتي بدأت قبل بضع سنوات. ويتولى القطاع الخاص حاليا تسويق الحبوب في انغولا. كما استمرت اجراءات رفع الضوابط عن التسويق الزراعي في اثيوبيا عندما تخلت مؤسسة التسويق الزراعي عن نظام حصص التوريد. وقد تم في ملاوي أيضا تشجيع القطاع الخاص على تسويق الحبوب عندما أعطي لتجار القطاع الخاص حافز سعري نسبته ٢٠ في المائة لتوريد الذرة وتسليمها بكميات تعادل حمولتها طنا أو أكثر. وفي مالي، خفضت الضرائب المفروضة على دقيق القمح المستورد بنسبة ٥٠ في المائة في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٣ بغية مساعدة أصحاب المخابز على تنويع منتجاتهم وتخفيض أسعار الخبز.

٦٨ - وفي سائر بلدان المنطقة، رفعت الضوابط تدريجيا عن تسويق الحبوب في كينيا، والغيت جميع التدابير التقييدية المفروضة على القمح والدخن والذرة الرفيعة بنهاية ١٩٩٢. كما تم تحرير أسواق الذرة في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣. وفي زمبابوي، أصبح القمح محصولا «عاديا»، بعد أن كان في السابق يخضع لضوابط تفرض عدم بيعه الا لهيئة تسويق الحبوب. ونتيجة لذلك، أصبح بامكان المزارعين بيعه لأصحاب المطاحن الخاصة بأسعار يتفقون عليها. وكذلك أزيلت الضوابط بالكامل عن الشعير وأصبح بامكان المنتجين أن يتفقوا على الأسعار مباشرة مع معامل التخمير. وهناك خطط لرفع الضوابط عن تسويق الذرة الصفراء في ١٩٩٤/١٩٩٥.

٦٩ - وفي **الشرق الأدنى**، وكجزء من سياسات الاصلاح الاقتصادي المتواصلة، ألغت مصر الحظر المفروض على المتاجرة بدقيق القمح المستورد وتسويقه (المستخلص بنسبة ٧٢ ٠٤٨٣ز

فى المائة). كما تم تحرير نظام التسعير للبيع بالتجزئة، بعد أن كان خاضعا لرقابة حكومية. مقابل ذلك، اتخذت سورية تدابير تمكن هيئة الحبوب شبه الحكومية من تسويق نصيب أكبر من الانتاج المحلى من القمح. وأعطى حافز مالى اضافى لتشجيع عمليات التسليم السائب للحبوب.

٧٠ - وفى آسيا، اتخذت الصين خطوة هامة لرفع الضوابط عن النظام الحكومى لتوريد الحبوب. وصدرت فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٢ خطوط توجيهية خاصة بالسياسات تزال بموجبها جميع القيود عن أسواق الحبوب تدريجيا بحلول ١٩٩٦. واستجابة لذلك، بدأت المقاطعات بتخفيف الأنظمة الصارمة فيما يتعلق بحصص التوريد وأسعارها. وفى باكستان، أعلنت الحكومة عن تدابير لمنح واردات القطاع الخاص من القمح نفس الأولوية الممنوحة للقمح المستورد على حساب الحكومة. وباعفاء واردات القطاع الخاص من ضريبة المبيعات، ومن ضريبة التعليم «اقرأ» ورسوم تراخيص الاستيراد، أتيح للقطاع الخاص منافسة القطاع العام على أساس من المساواة فى التعريفة الجمركية.

٧١ - برزت فى السنوات الأخيرة مبادرات جديدة فى السياسات القطرية لمخزونات الحبوب فى العديد من البلدان النامية، ومعظمها كجزء من عملية تنفيذ برامج التكيف الهيكلى. وفى حين يشير الاتجاه المتنامى فى السياسات القطرية للمخزونات الى انخفاض فى مخزونات القطاع العام، فقد شددت الحكومات بدورها على أهمية الاحتفاظ بخزونات كافية للأمن الغذائى الاستراتيجى ولأغراض تثبيت الأسعار. وهكذا، وجهت المبادرات نحو اعادة تحديد كل من الأهداف وحجم المخزونات التى يحتفظ بها القطاع العام فى عدد من البلدان الأفريقية، بما فى ذلك بوركينا فاسو، والكاميرون، وكينيا، وتنزانيا، وزامبيا وزمبابوى[١٦]. كما اتخذت مبادرات مشابهة فى عدة بلدان آسيوية، بما فى ذلك بنغلاديش، حيث أدى تعاقب المحاصيل الوفيرة وازالة نظام التقنين الريفى الذى تدعمه الدولة الى اعتبار المخزونات التقليدية المتاحة حاليا مفرطة فى مستوياتها. كما تنظر الفلبين فى الرقم المستهدف للمخزونات بمستوى ٥ر١ مليون طن، بعد أن أصبحت أسعار الأغذية أكثر ثباتا وتحسنت الهياكل الأساسية بصورة كبيرة. وفى الصين، التى يجرى فيها تخفيف الضوابط المفروضة على أسعار المستهلكين والمنتجين، أعلنت الحكومة عن وضع خطة لاحتياطى الدولة من الحبوب بغية ضبط أسعار السوق ضمن نطاق سعرى مقبول الى حد كبير من خلال عمليات التخزين فى السوق المفتوحة. وفى اندونيسيا، أدى الدور البارز لعمليات القطاع الخاص بهيئة BULOG الى خفض مستوى المخزونات التى تحتفظ بها.

---

(١٦) يتضمن مطبوع المنظمة "Cereal Policies Review 1992-1993" استعراضا لأحدث التطورات فى السياسات القطرية لمخزونات الحبوب، المنظمة، روما. ٠٤٨٣ز

٣-٢-٤ الرقم الدليلى للأمن الغذائى الأسرى

٧٢ - عالجت لجنة الأمن الغذائى العالمى فى دورتها الثامنة عشرة مسألة قدرة الأسرة للحصول على امدادات كافية من الأغذية الأساسية ضمانا لأمنها الغذائى ضمن سياق تقييم فنى للتقدم المحرز فى وضع رقم دليلى للأمن الغذائى الأسرى (١٧). واستنادا الى توصية اللجنة، فقد وسّع الرقم الدليلى حاليا ليشمل، قدر الامكان، جميع العناصر الثلاثة الخاصة بمفهوم المنظمة الموسع للأمن الغذائى وهى توافر الامدادات الغذائية واستقرارها والحصول على الأغذية.

٧٣ - ولم يكن الرقم الدليلى السابق يشمل سوى قياس سوء التغذية بعدد الأفراد، أى نسبة مجموع عدد السكان ناقصى التغذية، التى تعبر عن نطاق انعدام الأمن الغذائى ومدى انتشاره فى بلد من البلدان. وحيث أن من غير الممكن الحصول على تقديرات جارية عن مدى انتشار نقص التغذية لأغراض الرصد السنوى، فقد صممت المنهجية التى استخدمت فى وضع الرقم الدليلى السابق لربط هذا الجانب من الأمن الغذائى بالمؤشرات الأخرى، التى اعتبرت بديلة عنه والتى كانت متاحة على أساس سنوى. وعلى ذلك أضيف مؤشرا الامدادات من أغذية الطاقة، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ضمن هذه الفئة. أما المؤشر الثالث المستخدم فى النموذج المرجعى فكان معامل Gini لتوزيع الدخل، رغم تعذر استكمال هذا المتغير سنويا بطبيعة الحال بسبب نقص البيانات شأنه فى ذلك شأن الرقم الدليلى لعدد الأفراد ناقصى التغذية نفسه.

٧٤ - ويشمل الرقم الدليلى الموسع الوارد فى هذه الوثيقة مدى انتشار نقص التغذية بين السكان، شأن الرقم الدليلى السابق، يضاف الى ذلك مدى فجوة الأغذية بالنسبة لناقصى التغذية مقارنة بمتوسط الاحتياجات القطرية من أغذية الطاقة، ومدى عدم استقرار التوافر السنوى لهذه الأغذية. وتعبر العناصر الاضافية على التوالى عن عمق نقص التغذية ودرجة الخطر المقترنة بالعجز السنوى المؤقت فى امدادات أغذية الطاقة. وتوفر جميع عناصر الرقم الدليلى الموسع مجتمعة بدائل عن العناصر الثلاثة لمفهوم المنظمة الموسع للأمن الغذائى، وهى على وجه التحديد توافر امدادات الأغذية واستقرارها وفرص الحصول على الأغذية.

---

(١٧) أنظر وثيقة المنظمة (CFS 93/2 SUP.2) (١٩٩٣) بعنوان «تقرير عن التقدم المحرز فى مجال وضع رقم دليلى للأمن الغذائى الأسرى»، المنظمة، روما.

٧٥ - يستند الرقم الدليلي التجميعي للأمن الغذائي الأسرى على استخدام المنهجية المنقحة لتقدير مدى انتشار نقص التغذية في الأقاليم النامية بالدرجة الأولى[١٨]. وتضم المنهجية مؤشرا عن نصيب الفرد من الكميات المتوافرة من الأغذية المخصصة للاستهلاك البشرى، أى امدادات أغذية الطاقة مقاسة بالكيلوات من السعرات الحرارية، اضافة الى معلومات عن توزيع الأغذية المتوافرة بغية استنباط تقدير ل "نسبة السكان الذين لا يحصلون في المتوسط على أغذية كافية على امتداد السنة للمحافظة على وزن ملائم للجسم والقيام بالنشاطات الخفيفة. علاوة على ذلك، يقاس عمق نقص التغذية بتقدير فجوة الأغذية مقارنة بنقص التغذية المعيارى المستخلص من متوسط الاحتياجات القطرية من أغذية الطاقة، في حين يقاس مدى نقص التغذية النسبي بتقدير عدم التفاوت في توزيع فجوات الأغذية. ويضم الرقم الدليلي الموسع الوارد في هذه الوثيقة اعتبارين اضافيين، يعبر الأول عن مدى الخطورة المرتبطة بمواجهة عجز سنوى مؤقت في الامدادات من أغذية الطاقة، مع ايلاء اهتمام خاص بالبعد المتعلق بمدى استقرار الأمن الغذائى[١٩]، ويقدر الثانى تأثيرات شحنات المعونة الغذائية من الحبوب اما بطرحها أو اضافتها الى نصيب الفرد من امدادات أغذية الطاقة، حتى يصبح الرقم الدليلى لمدى تأثير المعونة الغذائية قابلا للقياس. وسوف تستثنى المعونة الغذائية فيما يلى من مناقشات (من الجداول الاحصائية، للتركيز على مدى تأثر البلدان فى الحالات التى تؤدى الى تغييرات فى الأرقام الدليلية. وقد أشير الى الحالات ذات الدلالة التى ساهمت فيها شحنات المعونة الغذائية فى رفع مستوى الرقم الدليلى[٢٠].

---

(١٨) الزراعة عام ٢٠١٠، منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٣، الوثيقة C: 93/24، روما.

(١٩) ان الشكل النهائي للرقم الدليلي التجميعى للأمن الغذائي الأسرى هو بمثابة توسيع للمقياس التجميعى للفقر الذى اقترحه A. K. Sen (1976) "Poverty: An ordinal approach to measurement," Econometrica, 44:219-31 as presented in D. Bigman, (1993) "The measurement of food security," in P. Berck and D. Bigman (eds.) Food Inventories in Developing Countries, Wallingford: CABInternational, pp. 238-51.It is hiven by:

$$AHFSI=100-[H(G+(1-G)I^{P})+0.5Q(1-H[G+(1-G)I^{P}])]100.$$

حيث تعبر H عن نسبة عدد الأفراد التي تقيس نسبة السكان ناقصى التغذية من مجموع السكان، وهي تعبر عن مدى انتشار نقص التغذية؛ و G هي فجوة الأغذية التي تقيس نسبة العجز في متوسط الامدادات من أغذية الطاقة لناقصى التغذية من "متوسط" الاحتياجات على مستوى القطر، وتعبر عن عمق نقص التغذية؛ و I^{P} هي مقياس للتفاوت في توزيع فجوات الأغذية؛ و Q هي معامل التغير في الامدادات من أغذية الطاقة، وهي تقيس احتمالات مواجهة حالات الانعدام المؤقت للأمن الغذائي.

(٢٠) هناك مجموعات كاملة متاحة عند الطلب من الجداول التى أدمج فيها عنصر المعونة الغذائية من الحبوب بالأرقام الدليلية. وبالنسبة للعديد من البلدان زادت الأرقام الدليلية على نحو هامشى فى هذه الجداول، رغم مساهمة المعونة الغذائية على نحو ايجابى ملموس فى تلك البلدان التى واجهت انخفاضا حادا فى قيم أرقامها الدليلية.

٧٦ - ترد فى الجدول الملحق رقم ٤ قيم الرقم الدليلى التجميعى للأمن الغذائى الأسرى فى ٩٣ بلدا ناميا خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣. وهى تتراوح بين صفر و١٠٠، ويمثل الرقم ١٠٠ حالة من الأمن الغذائى الكامل (المجرد من المخاطر)، ويمثل الرقم صفر، افتراضا، حالة المجاعة كاملة. وقد جمعت البلدان فى الجدول على أساس متوسط قيم الرقم الدليلى التجميعى للأمن الغذائى الأسرى للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠. وقد صنفت البلدان ضمن مختلف الفئات استنادا الى التجمعات الطبيعية للبلدان بموجب الخط العددى الذى يمثل السلم الترتيبى للرقم الدليلى للأمن الغذائى الأسرى. ولا يؤثر ادماج أو استثناء المعونة الغذائية عمليا على هذا التصنيف. وتعتبر قيمة حد الشمول الفاصلة بين الفئتين «الدنيا» و «الوسطى» اعتباطية، فى حين وضعت الفواصل المميزة بين الفئات الأخرى. وأدرجت البلدان ضمن كل فئة بالترتيب الأبجدى. ومن الجدير بالملاحظة أن قيم الرقم الدليلى للفترة ١٩٩١-١٩٩٣ هى أولية ولا تعكس نتائج التوازن الكامل فى حسابات استخدام الامدادات وعليه ينبغى تأويلها بعناية فائقة. وتضم تقديرات الامدادات من أغذية الطاقة لعامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ التغييرات التى طرأت على الانتاج والواردات والصادرات والأعلاف والبذور للحبوب والبقول والجذور والخضر مقارنة بعام ١٩٩٠، فى حين لا تشمل تقديرات عام ١٩٩٣ سوى التغيرات فى الانتاج(٢١).

٧٧ - وأكدت مجموعات البلدان المعلومات الواردة فى التقرير الخاص الذى أعدته المنظمة فى ديسمبر/ كانون الأول عن محاصيل الأغذية وحالات النقص فى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠. ويلاحظ أن من قائمة البلدان التى تواجه «عجزا فى امدادات الأغذية وتحتاج الى مساعدات استثنائية و/أو طارئة»، كما هو وارد فى التقرير المشار اليه أعلاه، تشمل ذات البلدان المصنفة فى فئتى البلدان ذات الأمن الغذائى «المنخفض» و «المنخفض بدرجة حرجة» (اذ تشكل نسب التناظر فيما بينها ٨٥ فى المائة). ومع أن التناظر بين التغيرات التصاعدية السنوية فى قيم الرقم الدليلى وبين التوقعات الواردة فى التقرير للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ يبدو ضعيفا، الا أن ذلك أمر متوقع نظرا لأن تقييم التقديرات يستند الى آفاق المستقبل فى حين تعكس قيم الرقم الدليلى تعديلات بأثر رجعى، وتشمل كذلك حجم التغييرات فى المخزونات القطرية. يضاف الى ذلك، أن التغطية التى يتيحها الرقم الدليلى لمحاصيل الأغذية الأساسية أكثر اكتمالا من تقديرات الانذار المبكر.

---

(٢١) سوف يجرى استكمال حسابات استخدام الامدادات فى نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة خلال الأشهر الأربعة المقبلة ليشمل عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢.

٧٨ - ومع مراعاة الحذر فيما يخص نوعية البيانات التى بحوزتنا، يستدل من قيم الرقم الدليلى التجميعى للأمن الغذائى الأسرى لعام ١٩٩٣ لعدد من البلدان النامية يبلغ ٩٣ بلدا، أن حالة الأمن الغذائى فى ثلاثة أرباع هذه البلدان تقريبا قد تدهورت بعض الشىء مقارنة بعام ١٩٩٢. ولدى مقارنة متوسط الرقم الدليلى المذكور للفترة ١٩٩١-١٩٩٣ بمتوسط الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، تبرز على نحو واضح البلدان التى تستدعى أوضاعها اهتماما خاصا. ففى ثمانية بلدان (هى العراق والأردن وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وموريشيوس والمغرب وبانما وباراغواى وترينيداد وتوباغو) هبط الأمن الغذائى فيها من مستويات عليا الى مستويات متواضعة، فى حين هبط مستوى الأمن الغذائى فى خمسة بلدان أخرى (هى غواتيمالا وهندوراس ومدغشقر وسرى لانكا وسورينام) من المتواضع الى المنخفض. وأشد ما يدعو الى القلق هو هبوط الأمن الغذائى فى سبعة بلدان (هى هايتى وليسوتو وليبيريا ونيكاراغوا وبيرو ورواندا وزامبيا) من المستوى المنخفض الى المستوى المنخفض بدرجة حرجة، رغم تحسن حالة زامبيا على نحو ملموس فى ١٩٩٢/١٩٩٣. ولابد من اعادة التأكيد على أن الرقم الدليلى يستثنى عن عمد أثر المعونة الغذائية.

٧٩ - وبالنسبة الى جميع البلدان المذكورة أعلاه وعددها ٢٠ بلدا يعانى من هبوط فى مستويات الأمن الغذائى الأسرى، ساعد ادراج المعونة الغذائية فى الرقم الدليلى دون شك فى تحسين أوضاعها. ومن بين البلدان التى هبط مستوى أمنها الغذائى من عالى الى متواضع، عملت المعونة الغذائية المقدمة الى الأردن بمفرده فى ضمان استمرار أمنه الغذائى بدرجة عالية فى ١٩٩١-١٩٩٣ (بلغ الرقم الدليلى التجميعى للأمن الغذائى الأسرى ٨ر٨٥ مقابل ٧ر٧٦ باستثناء أثر المعونة الغذائية). كذلك ضمنت المعونة الغذائية فى هندوراس وسرى لانكا استمرار وضعيهما المتواضع للأمن الغذائى الأسرى، وظل الأمن الغذائى بمستوى منخفض فى كل من نيكاراغوا وبيرو وزامبيا بدلا من أن يهبط الى درجة حرجة. من ذلك على سبيل المثال، أن الرقم الدليلى التجميعى للأمن الغذائى الأسرى فى زامبيا سجل ٢ر٧٢ بما فى ذلك المعونة الغذائية فى ١٩٩١-١٩٩٣ مقابل ١ر٦٢ بدونها.

٨٠ - ويؤكد الجدول رقم ٣ أن افريقيا تضم أكبر عدد على الاطلاق من البلدان ذات الأمن الغذائى المنخفض أو المنخفض بدرجة حرجة. ومن بين ٣٤ بلدا افريقيا أدرجت فى قائمة البلدان التى ينعدم فيها الأمن الغذائى، هناك ٣٣ بلدا من فئة بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، تمثل ثلاثة أرباع مجموع عدد بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى الاقليم. أما فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فان الأمن الغذائى ينعدم فى ٧ من بين ١٠ من بلدان العجز الغذائى ذات

الدخل المنخفض. والعلاقة بين مستويات الدخل وانعدام الأمن الغذائي في الأقاليم الأخرى أقل اثارة للقلق، حيث تمكن عدد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض رغم ذلك من تحقيق مستوى متوسط من الأمن الغذائي من خلال الجمع بين استراتيجيات ناجحة للانتاج والواردات التجارية.

٨١ - وقد طرحت تساؤلات في السنوات الثلاث الأخيرة حول قدرة البلدان ذات الأمن الغذائي المتوسط أو العالي على الحفاظ من خلال جهودها الذاتية على مكانتها المرضية نسبيا. وكما يبين الجدول رقم ٤، تدهور مستوى الأمن الغذائي في ٢٤ بلدا يقع ضمن هاتين الفئتين باستثناء المعونة الغذائية بنسبة تزيد على ٢ في المائة بين ١٩٨٨-١٩٩٠ و ١٩٩١-١٩٩٣، واتجه الرقم الدليلي التجميعي للأمن الغذائي الأسري في ١٢ بلدا منها نحو الانخفاض خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٣. علاوة على ذلك، يستمر اتجاه الرقم الدليلي نحو الانخفاض في ١٤ بلدا تحدد أمنها الغذائي خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ بمستوى «المنخفض» «والمنخفض بدرجة حرجة». ومن بين العوامل المهمة التي ساهمت في هذا الانخفاض الجفاف الذي ضرب مؤخرا الجنوب الافريقي واستمرار النزاعات المدنية في هذه البلدان (أنظر الشكلين ١ و ٢).

٨٢ - ولم يعاد تصنيف أي من البلدان السبعة ذات الرقم الدليلي المنخفض بدرجة حرجة في ١٩٨٨-١٩٩٠، رغم ادماج المعونة الغذائية في حساب أرقامها الدليلية الواردة في الجدول الملحق رقم ٤. وفي اثيوبيا وحدها، أدى ادماج المعونة الغذائية في الرقم الدليلي التجميعي للأمن الغذائي الأسري الى زيادته على نحو ملموس من ٧ر٣٧ الى ٢ر٤٦ في ١٩٨٨-١٩٩٠ ومن ٢ر٣٥ الى ٧ر٤٣ في ١٩٩١-١٩٩٣.

٨٣ - وباستثناء عنصر المعونة الغذائية نلاحظ مرة أخرى أن عشرة بلدان من جميع الفئات أحرزت تحسنا في مستويات أمنها الغذائي خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٠ الى ١٩٩١-١٩٩٣، ولم يرتفع الاتجاه سوى في خمسة من هذه البلدان. وقد أدى تحسن الاتجاه في أربعة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في افريقيا الى رفع مستويات أمنها الغذائي من المنخفض الى المتوسط. ومع ذلك فان التوقعات الاجمالية المنبثقة من هذا التحليل الأول للرقم الدليلي التجميعي للأمن الغذائي الأسري ليست واعدة، ولاسيما بالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء حيث تبين الاسقاطات التي وضعتها المنظمة أن من المحتمل زيادة مستويات النقص المزمن في التغذية. ويوجز الاطار رقم ٣ استنتاجات المنظمة بشأن الحالة المحتملة للأغذية والتغذية في البلدان النامية في عام ٢٠١٠.

الجدول ٣: البلدان ذات المستوى المنخفض أو الحرج للأمن الغذائي في ١٩٨٨-١٩٩٠ أو ١٩٩١-١٩٩٣

	١٩٨٨-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٣
أفريقيا		
انغولا	٧١ر١	٧٣ر٨
بوتسوانا	٧٣ر٥	٦٤ر٦*
بوركينا فاسو	٦٨ر٠	**
بوروندي	٥٩ر٧*	٤٣ر٦*
الكاميرون	٧٣ر٢	٧٣ر٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	٥٠ر٨*	٢٤ر٨*
تشاد	٤٤ر٩*	٦٠ر٨*
الكونغو	**	٧٢ر٦
اثيوبيا السابقة	٣٧ر٧*	٣٥ر٢*
غامبيا	٧٢ر٦	٧٣ر٧
غانا	٦٩ر٤	٧٤ر٤
غينيا	٧٤ر١	٧٠ر١
كينيا	٦٨ر٧	٦٨ر٢
ليسوتو	٦٩ر٨	٦١ر٤*
ليبيريا	٧١ر٩	٦١ر١*
مدغشقر	**	٧٣ر٦
ملاوي	٦٩ر٠	٦٧ر٦
مالي	٧٠ر٤	**
موريتانيا	٧٣ر٦	٧١ر٥
موزامبيق	٤١ر٣*	٣٤ر٥*
ناميبيا	٦٩ر٤	٦٨ر٦
النيجر	٧١ر٣	**
نيجيريا	٧١ر٥	٧١ر١
رواندا	٦٦ر٣	٦٢ر٤*
السنغال	٧٤ر٤	٦٨ر٠
سيراليون	٦٩ر٥	٦٧ر٦
الصومال	٤٣ر٤*	٣٥ر٨*
السودان	٦٩ر٧	٧٧ر٩
تنزانيا	٧٢ر٠	٦٧ر٩
توغو	٧٣ر٢	٦٩ر٣
أوغندا	٧١ر٢	٧٠ر٢
زائير	٧١ر٤	٦٩ر٨
زامبيا	٧١ر٤	٦٢ر١*
زمبابوي	٧٣ر٦	٦٧ر٤

	١٩٨٨-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٣
آسيا والشرق الأقصى		
أفغانستان	٣٧ر٦*	٣١ر٢*
بنغلاديش	٧١ر٦	٧١ر٥
كمبوديا	٧٢ر٦	٦٩ر٣
نيبال	٧٢ر٨	٦٨ر٠
سري لانكا	**	٧٣ر٥
فيتنام	٧٤ر٥	**
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		
بوليفيا	٧٠ر٦	٧١ر٢
الجمهورية الدومينيكية	٧٣ر٠	٧٢ر٩
غواتيمالا	**	٧٠ر٩
هايتي	٦٧ر٣	٢٦ر٥*
هندوراس	**	٧٤ر٤
نيكاراغوا	٧٢ر١	٦٤ر٠*
بيرو	٦٩ر٥	٦٣ر٨*
سورينام	**	٧٤ر١

* يدل الرقم على المستوى الحرج، أنظر الجدول الملحق ٤ للاطلاع على مجموعة كاملة من البيانات.

** لم يكن مستوى الأمن الغذائي منخفضا أو حرجا خلال الفترة قيد البحث.

الجدول ٤: البلدان التي تدهور مستوى أمنها الغذائي بنسبة تزيد على ٢ في المائة من ١٩٨٨-١٩٩٠ الى ١٩٩١-١٩٩٣ حسب مستوى الرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري

	١٩٨٨-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٣	النمو السنوي (في المائة)	١٩٩٣
أمن غذائي بمستوى عالي (بقي عاليا)				
كوبا	٩٣ر٠	٨٩ر٨	-٥ر٠	٨٦ر٦
لبنان	٩٣ر٢	٨٨ر٥	*	٧٩ر٥
ليبيا	٩٤ر٩	٩٢ر٦	*	٩٤ر٥
المكسيك	٨٨ر٦	٨٦ر٠	-٥ر٠	٨٥ر٠
تركيا	٩٣ر٥	٨٧ر٧	*	٩١ر٨
أمن غذائي بمستوى عالي (تدهور الى متوسط أو منخفض)				
العراق	٩٥ر٧	٧٠ر٧	-٤ر٠	٨٣ر٩
الأردن	٩١ر٧	٧٦ر٧	-٤ر٣	٥٥ر٧
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٨٨ر٩	٨٢ر٢	*	٧٣ر٦
موريشيوس	٨٤ر٦	٨٢ر٣	*	٧٩ر٩
المغرب	٩٠ر٣	٧٩ر٣	*	٦٤ر٠
باراغواي	٨٩ر٢	٨٠ر٩	-٦ر١	٧٤ر٤
ترينيداد وتوباغو	٩١ر٧	٨١ر٥	-٢ر٠	٨٦ر١
أمن غذائي بمستوى متوسط (بقي متوسطا)				
كوت ديفوار	٨٢ر٦	٧٧ر٠	-٨ر١	٧١ر٨
الصين	٨٢ر٦	٨٠ر٣	*	٧٩ر٩
كولومبيا	٨٠ر٠	٧٧ر٦	*	٧٦ر٤
كوستاريكا	٨١ر٧	٧٩ر٥	*	٧٤ر٣
لاوس	٨٤ر٠	٧٦ر٤	-٢ر١	٧٧ر٦
سوازيلندا	٨٣ر٩	٧٧ر٩	*	٧١ر٨
أمن غذائي بمستوى متوسط (تدهور الى منخفض)				
الكونغو	٧٥ر٩	٧٢ر٦	-٧ر٠	٧٠ر٢
غواتيمالا	٧٦ر٠	٧٠ر٩	-١ر١	٧٢ر٠
هندوراس	٧٦ر٩	٧٤ر٤	*	٧١ر٢
مدغشقر	٧٦ر٢	٧٣ر٦	-١ر١	٧٣ر٣
سورينام	٧٨ر٤	٧٤ر١	-٩ر٠	٧٣ر١
اليمن	٧٩ر٣	٧٥ر٦	*	٧٣ر٢
أمن غذائي بمستوى منخفض (بقي منخفضا)				
كمبوديا	٧٢ر٦	٦٩ر٣	*	٧١ر١
غينيا	٧٤ر١	٧٠ر١	-١ر١	٧٠ر٣
موريتانيا	٧٣ر٦	٧١ر٥	*	٥٨ر٩
نيبال	٧٢ر٨	٦٨ر٠	*	٦٧ر٢
السنغال	٧٤ر٤	٦٨ر٠	-٦ر١	٦٩ر٧
تنزانيا	٧٢ر٠	٦٧ر٩	-١ر١	٦٧ر٠
توغو	٧٣ر٢	٦٩ر٣	*	٧٢ر٥
زمبابوي	٧٣ر٦	٦٧ر٤	-٠ر١	٦٨ر٥

الجدول ٤: البلدان التي تدهور مستوى أمنها الغذائي بنسبة تزيد على ٢ في المائة من ١٩٨٨-١٩٩٠ الى ١٩٩١-١٩٩٣ حسب مستوى الرقم الأشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري (تكملة)

	١٩٨٨-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٣	النمو السنوي (في المائة)	١٩٩٣
أمن غذائي بمستوى منخفض (تدهور الى حرج)				
بوتسوانا	٧٣ر٥	٦٤ر٦	*	٦١ر٠
هايتي	٦٧ر٣	٢٦ر٥	-١٧ر٩	٢٨ر٦
ليسوتو	٦٩ر٨	٦١ر٤	-١ر٢	٥٨ر٧
ليبيريا	٧١ر٩	٦١ر١	-٣ر٥	٥٥ر٦
نيكاراغوا	٧٢ر١	٦٤ر٠	-٢ر٢	٦٨ر٤
بيرو	٦٩ر٥	٦٣ر٨	-١ر٧	٦٢ر٥
رواندا	٦٦ر٣	٦٢ر٤	-١ر٥	٥٧ر٠
زامبيا	٧١ر٤	٦٢ر١	*	٧٦ر٧
أمن غذائي بمستوى حرج				
أفغانستان	٣٧ر٦	٣١ر٢	-٦ر٩	٣١ر٤
بوروندي	٥٩ر٧	٤٣ر٦	-١١ر٣	١٤ر٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٥٠ر٨	٢٤ر٨	*	٢٠ر٦
اثيوبيا السابقة	٣٧ر٧	٣٥ر٢	*	٢٠ر٦
موزامبيق	٤١ر٣	٣٤ر٥	-٣ر٠	٣٤ر٥
الصومال	٤٣ر٤	٣٥ر٨	-١ر٦	٣٧ر٥

ملحوظة: قدرت معدلات النمو السنوي بمطابقة خط الانحدار مع لوغاريتمات الرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري (١٩٨٥-١٩٩٣).

* معدلات النمو السنوي المقدرة ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى ٥ في المائة.

الجدول ٥: البلدان التي تحسنت فيها حالة الأمن الغذائي بنسبة تزيد على ٢ في المائة من ١٩٨٨-١٩٩٠ الى ١٩٩١-١٩٩٣ حسب مستوى الرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري

	١٩٨٨-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٣	النمو السنوي (في المائة)	١٩٩٣
أمن غذائي بمستوى عالي				
البرازيل	٩٠ر٨	٩٣ر٣	*	٩٠ر٩
أمن غذائي بمستوى متوسط (تحسن الى أعلى)				
غيانا	٨٠ر٧	٩١ر٠	*	٩٠ر٤
جامايكا	٧٦ر٥	٨٩ر١	٢ر١	٨٢ر٥
أمن غذائي بمستوى منخفض (تحسن الى متوسط)				
بوركينا فاسو	٦٨ر٠	٧٩ر١	٢ر١	٧٣ر٩
غانا	٦٩ر٤	٧٤ر٤	٣ر١	٧٢ر٥
مالي	٧٠ر٤	٧٥ر٨	٢ر١	٧٣ر٢
النيجر	٧١ر٣	٨٣ر٤	٢ر٢	٧٥ر٧
السودان	٦٩ر٧	٧٧ر٩	*	٧٣ر٢
أمن غذائي بمستوى حرج (بقي حرجا)				
تشاد	٤٤ر٩	٦٠ر٨	*	٤٩ر٦

ملحوظة: قدرت معدلات النمو السنوي بمطابقة خط الانحدار مع لوغاريتمات الرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري (١٩٨٥-١٩٩٣).

* معدلات النمو السنوي المقدرة ليست ذات دلالة احصائية

الشكل ١: الرقم الاشارى التجميعى للامن الغذائى الاسرى وبلدان افريقيا الجنوبية المعرضة للجفاف

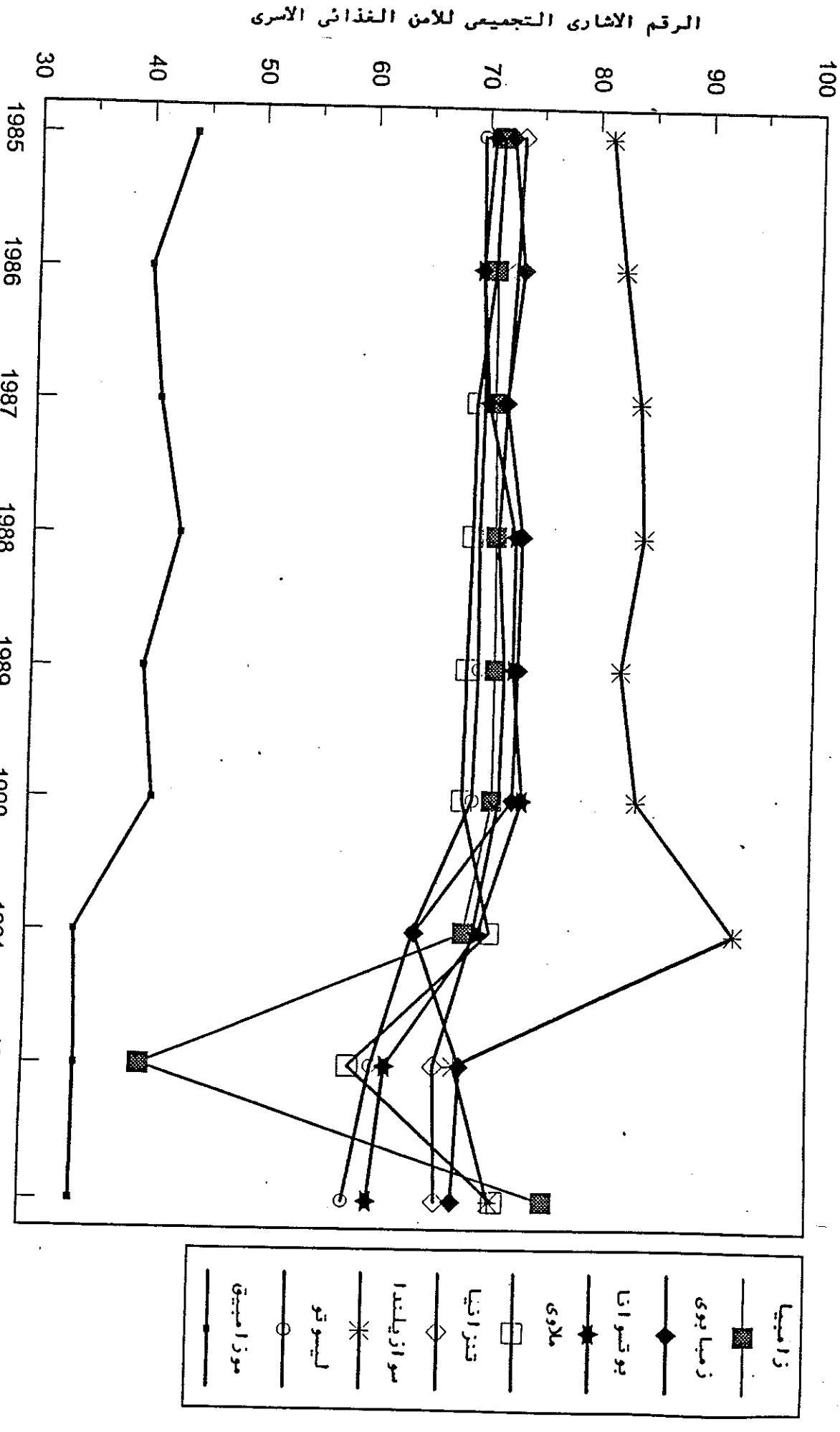

انظر الجدول الملحق رقم ٤ للاطلاع على قيم الرقم الاشارى التجميعى للامن الغذائى الاسرى

الشكل ٢: الرقم الاشارى التجميعى للامن الغذائى الاسرى - البلدان ذات الوضع الغذائى المنخفض بدرجة حرجة (١٩٨٨ - ١٩٩٠)

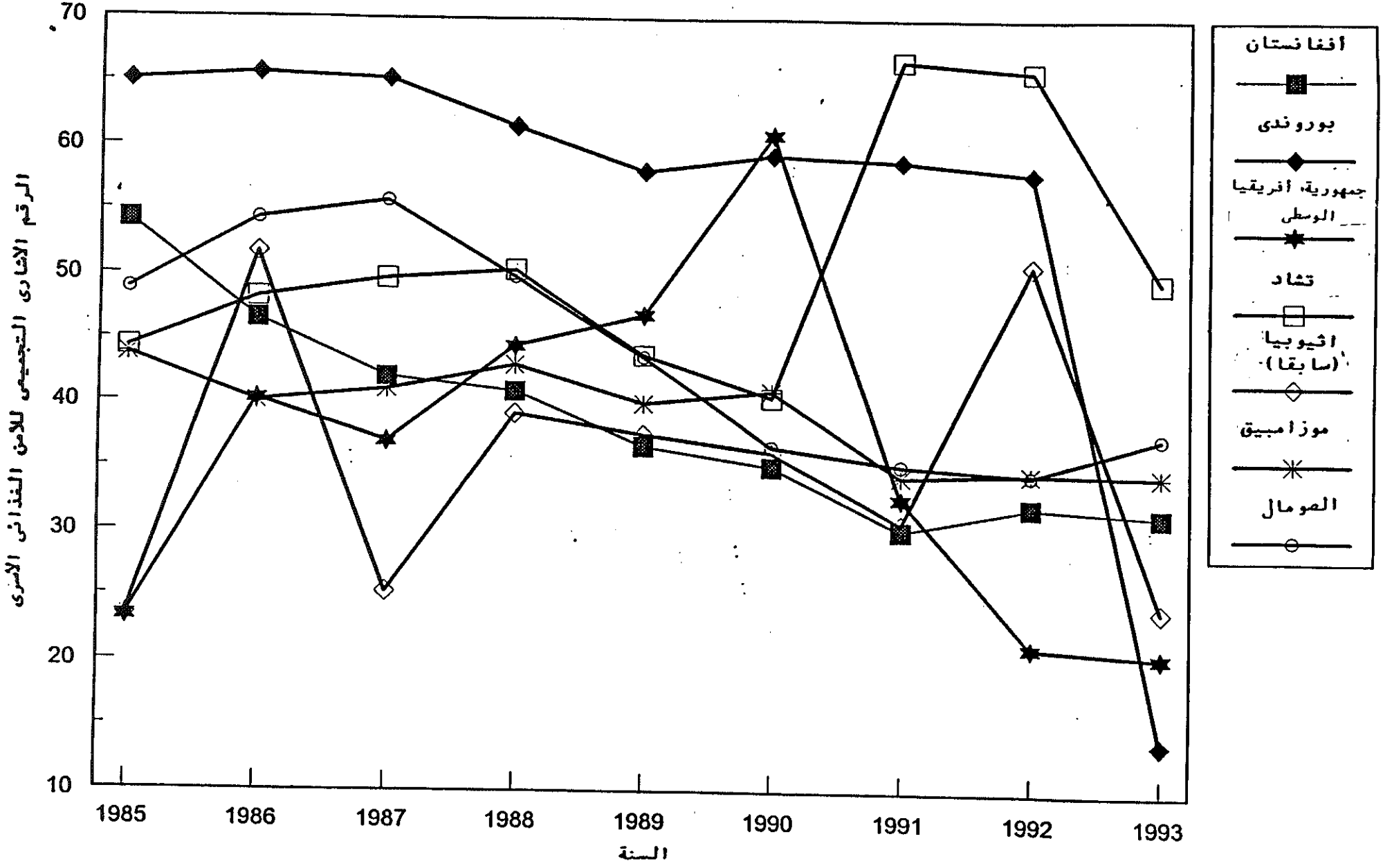

انظر الجدول الملحق رقم ٤ للاطلاع على قيم الرقم الاشارى التجميعى للامن الغذائى الاسرى

٨٤ - ويشير تقييم حالة الأمن الغذائى الأسرى باستخدام الرقم الدليلى التجميعى الموسع للأمن الغذائى الأسرى الى ما يلى:

* أن نسبة كبيرة جدا من البلدان النامية شهدت بعض التدهور فى حالة أمنها الغذائى فى ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢، وفى فترة ١٩٩١-١٩٩٣ مقارنة بفترة ١٩٨٨-١٩٩٠. وشهدت حتى بعض البلدان التى كانت تتمتع تقليديا بحالة أمن غذائى مرتفعة نسبيا، انخفاضات فى انتاج بعض محاصيل الاغذية الاساسية الأمر الذى جعل أسرها الضعيفة تتعرض لضغوط أكبر.

* أن العديد من البلدان التى يتسم أمنها الغذائى بمستويات منخفضة أو منخفضة بدرجة حرجة هى من بين البلدان التى شهدت استمرارا فى الحرب الأهلية أو تعانى من نتائجها.

* يتجه العديد من بلدان الجنوب الافريقى التى عانت مشاكل تتصل بأمنها الغذائى بسبب موجات الجفاف خلال ١٩٩١-١٩٩٢، على ما يبدو، نحو الانتعاش من آثار الجفاف. بيد أن الحالة لاتزال هشة بالنسبة لعدد منها.

* ساهمت المعونة الغذائية على نحو ملحوظ فى بعض البلدان النامية وليس جميعها، ولولا هذه المعونة لشهدت تلك البلدان انخفاضا حادا فى مستويات الأمن الغذائى لأسرها.

الاطار ٣: توقعات الاغذية والتغذية فى البلدان النامية للعام ٢٠١٠

تستكمل دراسة المنظمة المعنونة الزراعة: عام ٢٠١٠ وتوسع نطاق الدراسة السابقة بعنوان الزراعة عام ٢٠٠٠. وهى تقيم توقعات الاغذية والزراعة على النطاق العالمى، بما فى ذلك مصايد الأسماك والغابات على مدى العشرين سنة المقبلة. ومن أهم المواضيع الأساسية للدراسة ما يتعلق باحتمالات تدعيم الأمن الغذائى والتغذية. وفيما يلى سرد موجز للنتائج الرئيسية التى تغطى هذا الموضوع(٢١).

ومن المنتظر وفقا لنتائج النمو الديموغرافى وتوقعات التنمية عموما، اضافة الى تقديرات هذه الدراسة فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك والتجارة، أن يزيد نصيب الفرد من امدادات الأغذية المعدة مباشرة للاستهلاك البشرى باستمرار (قياسا الى قسائم الميزان الغذائى) فى البلدان النامية من زهاء ٢ ٥٠٠ سعرة حرارية حاليا الى ما يزيد بقليل على ٢ ٧٠٠ سعرة حرارية بحلول عام ٢٠١٠. ويحتمل أن يصل هذا الرقم بحلول العام ٢٠١٠ فى كل من الشرق الأدنى وشمال افريقيا وشرق آسيا (باستثناء الصين) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى الى ٣ ٠٠٠ سعرة حرارية أو مايزيد على ذلك، وهذا ما يشكل تقدما هاما ولاسيما بالنسبة لشرق آسيا. أما جنوب آسيا فمن المتوقع أن تحرز بدورها تقدما هاما، لكن نصيب الفرد سيظل دون مستوى ٢ ٥٠٠ سعرة حرارية. بيد أن التوقعات تشير الى أن نصيب الفرد من امدادات الأغذية فى افريقيا جنوب الصحراء سيظل بمستويات بالغة الانخفاض، بحدود ٢ ٢٠٠ سعرة حرارية أو أدنى من ذلك.

واستنادا للاسقاطات ستنخفض على نحو ملموس الحالات المزمنة لنقص الأغذية، وذلك الى مستوى يتراوح بين ٤ و ٦ فى المائة من مجموع السكان، وذلك فى الأقاليم الثلاثة التى يصل فيها نصيب الفرد الى ٣ ٠٠٠ سعرة حرارية أو ما يزيد عن ذلك الرقم، وان لن يشمل ذلك جميع بلدان الاقليم. وفى جنوب آسيا، سيظل هناك عدد من ناقصى التغذية يقدر بنحو ٢٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠ (١٢ فى المائة من المجموع) رغم ما تحقق من تقدم ملموس، وذلك ما يعزى بالدرجة الأولى الى حالات الفقر السائدة فى السابق.

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل، أنظر الزراعة عام ٢٠١٠، الوثيقة C 93/24 نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٣، منظمة الأغذية والزراعة، روما.

ويحتمل أن يظل نقص التغذية المزمن منتشرا فى افريقيا جنوب الصحراء، بحيث يعانى منه ٣٢ فى المائة من السكان (نحو ٣٠٠ مليون نسمة) وهكذا، فان محنة نقص التغذية المزمن، من حيث الاعداد المطلقة للمعانين، سيميل نحو التحول من جنوب آسيا الى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتبين التقديرات احتمال أن يستمر نقص التغذية المزمن فى البلدان النامية ككل، ولربما بمستويات مطلقة أدنى الى حد ما، بحيث يبلغ عدد المعانين ٦٥٠ مليون شخصا فى عام ٢٠١٠، مقابل ٨٠٠ مليون شخصا تقريبا فى الوقت الحاضر.

ومن المتوقع أن يزداد نصيب الفرد من انتاج الحبوب فى البلدان النامية من ٢١٦ كيلوغراما سنويا فى ١٩٨٨/١٩٩٠ الى ٢٢٨ كيلوغراما فى عام ٢٠١٠. لكن نصيب الفرد من الاستهلاك فى هذه البلدان بالنسبة الى جميع الاستخدامات سيزداد بوتيرة أسرع من نمو الانتاج، أى من ٢٣٥ الى ٢٥٣ كيلوغراما. ومن المحتمل تخصيص معظم الزيادة للاستخدامات العلفية دعما لقطاع الثروة الحيوانية سريع النمو. وينطوى النمو المنتظر على مزيد من نمو واردات البلدان المتقدمة، والتى قد تبلغ زهاء ١٦٠ مليون طن فى عام ٢٠١٠. ومن شأن ذلك أن يفرض أعباء على البلدان النامية التى ليس باستطاعتها أن تمول بسهولة وارداتها المتزايدة من الأغذية. وعلى ذلك بات من المتوقع استمرار دور المعونة الغذائية لفترة طويلة قادمة. وفى مثل هذا الاطار، وضعت صياغة البيان الختامى لجولة أوروغواى للتخفيف من آثار أى ارتفاع محتمل فى أسعار السوق العالمية على البلدان النامية الأقل نموا والمستوردة الصافية للأغذية، وايجاد الظروف المناسبة لتأمين مخزونات الأمن الغذائى واستمرار تدفق المعونة الغذائية.

الجدول الملحق رقم (١): الانتاج العالمي من الاغذية الاساسية، واستخدامها محليا، والتغيرات في مخزوناتها

	الانتاج			الاستخدام المحلي الاغذية المجموع						التجارة			التغير في مخزونات(١) الحبوب في نهاية المدة		
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩١/١٩٩٢	١٩٩٢/١٩٩٣	١٩٩٣/١٩٩٤	١٩٩١/١٩٩٢	١٩٩٢/١٩٩٣	١٩٩٣/١٩٩٤	١٩٩١/١٩٩٢	١٩٩٢/١٩٩٣	١٩٩٣/١٩٩٤	١٩٩١/١٩٩٢	١٩٩٢/١٩٩٣	١٩٩٣/١٩٩٤
	(..... مليون طن .....)														
بحسب السلع															
مجموع الاغذية الاساسية (الارز غير المضروب)(٢)	٢٠٨٣ر١	٢١٦٦ر٤	٢٠٨٦ر٤												
مجموع الاغذية الاساسية (الارز المضروب)	١٩١٠ر٦	١٩٩١ر٨	١٩١٣ر٣	١٩٢٧ر٧	١٩٥٤ر٢	١٩٦٢ر١	٩٧٤ر٠	٩٩٦ر١	١٠١٦ر٧	٢٣٠ر٢	٢١٩ر٥	٢٠٤ر٦			
مجموع الحبوب (الارز المضروب)	١٧٠٨ر٤	١٧٨٩ر٠	١٧٠٥ر٢	١٧٢٤ر٠	١٧٥٢ر٧	١٧٥٤ر٠	٨٦٠ر٥	٨٨٣ر١	٩٠٠ر٠	٢١٥ر٤	٢٠٤ر٦	١٨٩ر٦	١٧ر٦ـ	٣٥ر١+	٥٠ر١ـ
القمح	٥٤٦ر٦	٥٦٦ر٠	٥٦٦ر٨	٥٤٩ر٧	٥٥٦ر٤	٥٦٧ر٣	٣٧٩ر٤	٣٨٧ر٥	٣٩٧ر٤	١٠٧ر٣	٩٩ر٤	٩٣ر٠	٦ر٢ـ	٧ر٢+	٤ر١ـ
الارز (المضروب)	٣٤٧ر١	٣٥١ر٦	٣٤٧ر١	٣٤٩ر٠	٣٥٢ر٩	٣٥٤ر٦	٣١١ر٦	٣١٦ر٤	٣٢١ر٧	١٣ر٩	١٣ر٨	١٤ر٦	١ر٢ـ	٠ر٦ـ	٧ر٢ـ
الارز (غير المضروب)	٥١٩ر٦	٥٢٦ر٢	٥٢٠ر٢												
الحبوب الخشنة	٨١٤ر٧	٨٧١ر٤	٧٩١ر٣	٨٢٥ر٣	٨٤٣ر٤	٨٣٢ر١	١٦٩ر٥	١٧٩ر٢	١٨٠ر٩	٩٤ر٢	٩١ر٤	٨٢ر٠	٩ر٣ـ	٢٨ر٦+	٩ر٣٨ـ
الجذور والدرنات(٣)	١٤٣ر٧	١٤٧ر٢	١٥٠ر١	١٤٣ر٧	١٤٧ر٢	١٥٠ر١	٧٨ر٥	٨٠ر٠	٨١ر٩	٨ر٤	٨ر٦	٨ر٦			
البقول	٥٨ر٥	٥٥ر٦	٥٨ر٠	٦٠ر٠	٥٤ر٣	٥٨ر٠	٣٥ر٠	٣٣ر٠	٣٤ر٨	٦ر٤	٦ر٣	٦ر٤			
بحسب مجموعات البلدان															
البلدان المتقدمة	٨٩٢ر٢	٩٥٠ر٦	٨٦٩ر٦	٨٣٣ر٧	٨٣١ر٩	٨٢٤ر٣	١٨٨ر٣	١٩٢ر٧	١٩٣ر٧	٩٢ر٣	٨٥ر٠	٧٣ر١	٢٢ر٠ـ	٣٣ر٤+	٣٦ر١ـ
البلدان النامية	١٠١٨ر٤	١٠٤١ر٢	١٠٤٣ر٧	١٠٩٤ر٠	١١٢٢ر٣	١١٣٧ر٨	٧٨٥ر٧	٨٠٣ر٤	٨٢٣ر٠	١٣٧ر٩	١٣٤ر٥	١٣١ر٥	٤ر٣+	١ر٨+	١٤ر٠ـ
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	٧٨١ر٩	٧٩٣ر٢	٧٩٦ر١	٨١٩ر١	٨٣٩ر٣	٨٤٨ر٥	٦٣٣ر٠	٦٤٩ر٣	٦٦٤ر٤	٦٧ر٤	٦٥ر٣	٦١ر٥	٦ر٦+	٢ر٢ـ	١١ر٧ـ
بلدان اخرى	٢٣٦ر٥	٢٤٨ر٠	٢٤٧ر٦	٢٧٤ر٩	٢٨٣ر٠	٢٨٩ر٣	١٥٢ر٧	١٥٤ر١	١٥٨ر٦	٧٠ر٥	٦٩ر٢	٧٠ر٠	٢ر٣ـ	٤ر٠+	٢ر٣ـ

المصدر: المنظمة (حتى ديسمبر/كانون الاول ١٩٩٣)

(١) البقول، والجذور، والدرنات، تم استبعادها.

(٢) بما في ذلك الحبوب والبقول والجذور والدرنات، بما يعادلها من الحبوب.

(٣) بما يعادلها من الحبوب.

الجدول الملحق رقم ٢: الواردات من الحبوب وتدفقات المعونة الغذائية

	مجموع واردات الحبوب				منها معونة غذائية				نسبة المعونة الغذائية الى مجموع الواردات			
	١٩٩٠/ ١٩٩١	١٩٩١/ ١٩٩٢	١٩٩٢/ ١٩٩٣ أولى	١٩٩٣/ ١٩٩٤ متوقع	١٩٩٠/ ١٩٩١	١٩٩١/ ١٩٩٢	١٩٩٢/ ١٩٩٣ أولى	١٩٩٣/ ١٩٩٤ متوقع	١٩٩٠/ ١٩٩١	١٩٩١/ ١٩٩٢	١٩٩٢/ ١٩٩٣ أولى	١٩٩٣/ ١٩٩٤ متوقع
	(.....مليون طن.....)				(.....ألف طن .....)				(.....فى المائة.....)			
مجموع العالم	١٨٧ر٣	٢١٥ر٤	٢٠٤ر٦	١٨٩ر٦	١٢٣٥٧	١٣٠٩١	١٥١٣٥	١١٣٥٥	٦ر٦	٦ر١	٧ر٤	٦ر٠
البلدان المتقدمة	٧٣ر٤	٨٦ر٦	٧٩ر٣	٦٧ر٥	١٤٢٧	١٩٣٢	٣٢٩٦	١٣٥٥	١ر٩	٢ر٢	٤ر٢	٢ر٠
البلدان النامية	١١٣ر٩	١٢٨ر٨	١٢٥ر٣	١٢٢ر١	١٠٩٢٩	١١١٥٩	١١٨٣٨	١٠٠٠٠	٩ر٦	٨ر٧	٩ر٤	٨ر٢
منهـا :												
بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض	٥٥ر٤	٦٣ر٠	٥٩ر٤	٥٦ر٣	٩٦٩٠	١٠٠٨٤	٩٨٣٦	٨٧٠٠	١٧ر٥	١٦ر٠	١٦ر٦	١٥ر٥
أفريقيا	١٠ر٩	١٠ر٦	١٥ر١	١٥ر٥	٣٠٣٩	٣٩٢٧	٥١٩٧	٤٥٠٠	٢٧ر٩	٣٧ر٠	٣٤ر٤	٢٩ر٠
الشرق الأقصى	٢٥ر٣	٣٢ر٩	٢٦ر٨	٢٣ر٥	٢٤٣٤	٢٧٣٩	١٩٠٨	١٥٠٠	٩ر٦	٨ر٣	٧ر١	٦ر٤
أمريكا اللاتينية	٤ر٣	٥ر١	٤ر٨	٤ر٩	١١٩٨	١٤٢٧	١٠٨٢	١٢٠٠	٢٧ر٩	٢٨ر٠	٢٢ر٥	٢٤ر٥
الشرق الأدنى	١٤ر٦	١٤ر١	١٢ر٥	١٢ر١	٣٠١٧	١٩٨٥	١٦٤٨	١٥٠٠	٢٠ر٧	١٤ر١	١٣ر٢	١٢ر٤
أوسيانيا	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٣	٢	٥	١	.	٠ر٧	١ر٧	٠ر٥	٠ر٠
بلدان نامية أخرى	٥٨ر٥	٦٥ر٨	٦٥ر٩	٦٤ر٩	١١٥٦	١٠٧٤	٢٠٠٢	١٣٠٠	٢ر٠	١ر٦	٣ر٠	٢ر٠
أفريقيا	٦ر٣	٦ر٥	٧ر٢	٧ر٤	٣٤٨	٢٠٢	١٠٨٦	٥٠٠	٥ر٥	٣ر١	١٥ر١	٦ر٨
الشرق الأقصى	١٦ر٤	١٧ر٣	١٨ر٤	١٨ر٨	١٧٣	١٦٠	١٦٥	١٥٠	١ر١	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٨
أمريكا اللاتينية	١٧ر٢	٢٠ر٣	٢١ر٤	٢٠ر٧	٤٧٦	٤٦٩	٥٢٦	٤٠٠	٢ر٨	٢ر٣	٢ر٥	١ر٩
الشرق الأدنى	١٨ر٤	٢١ر٥	١٨ر٧	١٧ر٨	١٥٨	٢٤٣	٢٢٥	٢٥٠	٠ر٩	١ر١	١ر٢	١ر٤
أوسيانيا	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
غير محددة					٨٣	١	صفر	صفر				

المصدر: المنظمة (حتى ١٩٩٢/١٢/٢٢)

الجدول الملحق رقم ٣: نصيب الفرد من استهلاك وانتاج الحبوب

	نصيب الفرد من استهلاك الاغذية			نصيب الفرد من انتاج الاغذية		
	١٩٨٦/١٩٨٧ ١٩٩١/١٩٩٢	١٩٩٢/١٩٩٣	١٩٩٣/١٩٩٤	١٩٨٦/١٩٨٧ ١٩٩١/١٩٩٢	١٩٩٢/١٩٩٣	١٩٩٣/١٩٩٤
..... (١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦ = ١٠٠)						
مجموع بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	١٠٣ر٥	١٠٣ر٨	١٠٤ر٠	١٠٤ر٨	١٠٥ر٦	١٠٣ر٤
منهـا :						
افريقيا						
أنغولا	٨٧ر٨	٩٢ر٢	٩٣ر٨	٨٢ر٧	١٠٥ر١	٧٢ر٨
بينان	١١٢ر٦	١١٢ر٨	١١٢ر٨	١١٠ر٧	١٠٢ر٩	١١٨ر٤
بوتسوانا	١٠٤ر١	١١٤ر٦	١٣٢ر٦	١٧٤ر٥	٤٦ر٥	١٣٢ر٧
بورعينا فاسو	١٣٠ر٩	١٤٢ر٠	١٤١ر٩	١٣٣ر٧	١٥٧ر٢	١٥٤ر١
بوروندى	٦٢ر٩	٦٦ر٠	٦٣ر٨	١٠١ر٧	١٠١ر٨	١٠٠ر٤
الكاميرون	٩١ر٦	٩٢ر٠	٩١ر٩	٨٩ر٣	٧٩ر٦	٨٣ر٢
عاب فيردى	١١٣ر٤	١٢٢ر٨	١١٨ر٠	٣٠٧ر٢	١٣٨ر٩	١٣٦ر٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	١١١ر٨	١٠٠ر٧	١٠٠ر٢	١٠٥ر٥	٦٢ر٦	٦٤ر٦
تشاد	١٠٥ر٦	١١٨ر٣	١٠٤ر٧	١٢٠ر٢	١٥٩ر٥	١٢١ر٢
جزر القمر	٧٥ر٥	٩٢ر٢	٩٣ر٠	٤٥ر٠	٣٩ر٤	٤٣ر٩
الكونغو	١٢٠ر٧	١٢٥ر٩	١٢٧ر٩	١٤٥ر٢	١٣٢ر٤	١٢٩ر٠
عوت ديفوار	٩٥ر٦	٩٢ر٩	٩٣ر٩	٩٤ر١	٩٣ر٤	٩٦ر٢
جيبوتى	١١٩ر٤	١٤١ر١	١٣٦ر٢	—	—	—
مصـر	١٠٧ر٢	١٠٩ر٤	١١٠ر٣	١١٥ر٧	١٤٠ر٨	١٣٨ر٨
غينيا الاستوائية	١٧٣ر٤	١٧٢ر٦	١٦٨ر٥	—	—	—
اثيوبيا	١٠٥ر٠	١٠٠ر٢	١٠٣ر٤	٩٧ر٠	٩٨ر٤	٩١ر٢
غامبيا	١٠٨ر١	١٠٥ر٤	١٠٧ر٩	٩٥ر٤	٨٤ر٦	٩١ر٣
غانا	١١٢ر٨	١١٨ر٥	١١٨ر٧	١٢٢ر٩	١٢٦ر١	١٣٩ر٤
غينيا	١٢٣ر٨	١٢٨ر٩	١٢٨ر٠	١٠٣ر٧	١٠٨ر٧	١٠٨ر٠
غينيا بيساو	١١٣ر٣	١١٨ر٠	١٢٣ر٩	١٠٥ر٩	٩٦ر٧	١١٠ر٨
عينيا	١٠١ر٨	١٠١ر٠	١٠٧ر١	١٠١ر٧	٨٩ر٦	٦٤ر٢
ليسوتو	١١٨ر٥	٩٧ر٩	١٢٢ر٤	١٠٥ر٣	٤١ر٩	٨٣ر٣
ليبيريا	٩١ر٣	٦٠ر٥	٥١ر٧	٧١ر٩	٣٥ر٨	٢٣ر٠
مدغشقر	٩٤ر٢	٩٤ر٨	٩٦ر٢	٩١ر٣	٨٦ر٣	٨٨ر١
ملاوى	٩٨ر٨	٨٥ر٥	٩٣ر٧	٨٦ر٤	٣٤ر٩	١٠٧ر٢
مالى	١٢٦ر٦	١٣٢ر٩	١٣٢ر٤	١٤٠ر٠	١٤٠ر٥	١٣٥ر٠
موريتانيا	١٠٤ر٤	١٠٠ر٥	٩٤ر٣	٢٠١ر٨	١٢٧ر٣	٢١٢ر٦
المغرب	١٠٥ر٧	١٠٤ر٩	١٠٤ر٩	١٥٠ر١	٥٧ر٢	٥٤ر٣
موزامبيق	٨٩ر٨	١١١ر٢	١٠٩ر٣	٨١ر٧	٢٩ر٩	٩٥ر٥
ناميبيا	١٢٢ر٤	١٣٨ر٤	١٢٣ر٨	١٢٣ر٣	٣٤ر٥	٨٤ر٣
النيجر	٨٨ر٩	٩١ر٢	٩٠ر٢	٨٨ر٤	٩٣ر٨	٧٤ر٠
نيجيريا	١٠٩ر٨	٩٣ر١	١٠٦ر٧	١٢٤ر٢	٩٩ر٢	١١٢ر١
رواندا	٨٠ر٨	٧٣ر٠	٨٦ر٠	٨١ر٥	٧١ر٤	٥٠ر٠
ساوتومى وبرنشيبى	٨٠ر٨	٨٧ر١	٩٥ر٥	٩٧ر٦	٩٩ر٩	٩٧ر٥
السنغال	٩٧ر١	٩٠ر٨	٨٧ر٩	٩٤ر١	٧٤ر٦	٩١ر٥
سيراليون	٩٧ر٢	٨٩ر٦	٨٧ر٥	٨٥ر٢	٧٢ر٣	٧٤ر٨
الصومال	٩٣ر٠	٨١ر١	٩٥ر٨	١١٠ر٢	٤٧ر٧	٦٢ر٢
السودان	١٠٠ر٥	١٠٣ر٧	١٠١ر٥	٩١ر٧	١٤٢ر١	١١٥ر٠
سوازيلندا	١٠٥ر٤	٩٨ر٧	١٠٨ر٢	١٠٥ر٤	٣٨ر٣	٥٧ر٩
تنزانيا	٩٦ر٣	٧٩ر٣	٨٨ر٩	١٠٤ر١	٨٣ر١	٨٧ر٢
توغو	١٠٩ر٠	١١١ر٧	١١١ر٥	١١٢ر٤	١٠٧ر٩	١٢٩ر٣
أوغندا	١٣١ر٨	١٣٢ر٧	١٤٤ر٥	١٠٢ر٠	١٠٧ر١	١٠٥ر٢
زائير	١٠٥ر٩	١٠٩ر٥	١١٥ر٦	١١٣ر٣	١٢٢ر٦	١٢٩ر٨
زامبيا	١٠٢ر٥	٩٠ر١	١٠٢ر٣	١٢٢ر٧	٤٥ر٦	١٢٦ر٦

الجدول الملحق رقم ٣: نصيب الفرد من استهلاك وانتاج الحبوب (تكملة)

	نصيب الفرد من استهلاك الاغذية			نصيب الفرد من انتاج الاغذية	
	١٩٨٦/١٩٨٥ ١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٨٦/١٩٨٥ ١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢
	..... ١٩٨١/١٩٨٠ - ١٩٨٦/١٩٨٥ = ١٠٠)					
آسيا						
افغانستان	٧٣ر١	٦٧ر٤	٦٧ر١	٧٨ر٠	٥٢ر٥	٥١ر٢
بنغلاديش	١٠٠ر٠	٩٨ر٦	١٠٤ر٠	١٠٠ر٢	١٠٢ر٤	١٠٥ر٧
بهوتان	٦٦ر٢	٦٢ر٠	٦٣ر٠	٦٠ر٥	٥٠ر٣	٤٨ر٦
كمبوديا	١٠٧ر٥	١٠٦ر٨	١٠٧ر٤	١١٩ر٣	٩٣ر١	١١٨ر٨
الصين(١)	١٠٤ر٩	١٠٣ر٧	١٠٣ر٥	١٠٦ر٦	١٠٨ر٩	١٠٥ر٤
الهند	١٠٤ر١	١٠٩ر٠	١٠٧ر٤	١٠٣ر٩	١٠٨ر٨	١٠٥ر٥
اندونيسيا	١٠٦ر٣	١١٠ر٨	١٠٩ر٣	١١١ر٣	١٢٠ر٨	١١٣ر٧
الأردن	٩٤ر٥	٩٥ر٦	٩٦ر٥	٧٣ر٣	١٣٠ر٨	٤٧ر١
لاوس	١٠٢ر٣	١٠١ر٤	١٠١ر١	٩٣ر٨	٩٧ر٤	١٠٤ر٧
مالديف	١١٩ر١	١٣١ر٦	١٣٢ر٣	٣٣ر٠	–	–
منغوليا	٨٩ر٥	٢٠ر١	٥٩ر٤	١١٠ر٣	٦٥ر٣	٨١ر١
نيبال	١٠٦ر٤	١١٦ر٢	١١٠ر٨	١١١ر٢	٩٩ر٥	١٠٢ر٦
باكستان	١٠٤ر٢	١٠٧ر٩	١١٠ر٥	٩٣ر٩	٩٤ر٣	٩٥ر٨
الفلبين	١٠٦ر٨	١٠٩ر٤	١١١ر١	١٠٢ر٩	٩٧ر٥	٩٦ر٦
سري لانكا	١٠٣ر١	١٠٢ر٤	١٠٨ر٣	٩٢ر٥	٨٧ر١	٩١ر٧
سورية	٩٥ر٠	٩٥ر٥	٩٥ر٥	٩٠ر٧	١١٥ر٤	١٤٠ر١
اليمن	٩٥ر١	٩٥ر٤	٩٥ر٧	٨٠ر٨	٧٨ر٧	٧٢ر٨
أمريكا اللاتينية						
بوليفيا	٨٣ر٦	٨٢ر٩	٨٤ر٠	٩٥ر١	٧٧ر٣	٩٥ر٣
الجمهورية الدومينيكية	١٠٢ر٢	٩٣ر٣	٩٣ر٩	٨٦ر٦	٨٤ر١	٧٨ر٢
اكوادور	٩٢ر٣	٩٤ر٧	٩٦ر٢	١٤٦ر٧	١٦٠ر٤	١٤٢ر٥
السلفادور	٩٨ر٨	١٠١ر٦	١٠٤ر٠	١٠١ر٦	١٢٧ر٩	١٢٠ر٠
غواتيمالا	١٠٥ر٦	١٠١ر٢	١٠٤ر٠	٩٩ر٨	٩٠ر٣	٩٦ر٧
هايتي	١٠٠ر٣	٩٧ر٤	٩٨ر٢	٨٩ر٦	٦٤ر٣	٦٦ر٥
هندوراس	٨٩ر٢	٩١ر٩	٩٢ر٦	٩٥ر١	٩٦ر٩	١٠٥ر٦
نيكاراغوا	١١٤ر٨	١٠٩ر٤	١٠٣ر٠	٩٣ر٣	٨١ر٢	٨٩ر٣
بيرو	١٠١ر٤	٩٣ر٥	٩٧ر٥	١١٢ر٣	٧٢ر٤	٩١ر٨
أوسيانيا						
كيريباتي	١٠٤ر٧	٩٥ر٣	٩٢ر٨	–	–	–
بابوا غينيا الجديدة	١٣٥ر٤	١٤٢ر٦	١٤٩ر٤	٦٤ر٧	٦٤ر٦	٦٣ر٢
ساموا	١١٨ر٢	١٢٦ر٧	١٣٨ر٣	–	–	–
جزر سليمان	٩٣ر١	٨٧ر٨	٩١ر٨	١١ر١	٦٣ر٢	٦٣ر٢
تونغا	١٢٠ر٩	١٢١ر٧	١٢٠ر٤	–	–	–
توفالو				–	–	–
فانواتو	١٠٦ر٥	١٠١ر٤	٩٨ر٩	١٠٥ر٨	١٠٦ر٠	١٠٣ر٤

المصدر: المنظمة (حتى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣)

(١) تشمل مقاطعة تايوان.

الجدول الملحق ٤: القيم المقدرة للرقم الاشاري التجميعي للامن الغذائي الاسري*

	1988	1989	1990	1988-90	1991**	1992**	1993**	1991-93**
بلدان ذات أمن غذائي بمستوى مرتفع، متوسط الرقم الاشاري التجميعي للامن الغذائي الاسري يعادل أو أكبر من ٨٥								
ALGERIA	91.9	93.0	93.0	92.6	95.8	91.6	90.7	92.7
ARGENTINA	94.0	93.6	94.3	94.0	97.2	94.4	93.7	95.1
BRAZIL	90.7	91.1	90.5	90.8	95.6	93.4	90.9	93.3
CUBA	92.8	92.9	93.3	93.0	92.3	90.6	86.6	89.8
EGYPT	90.6	90.7	91.0	90.8	91.3	91.3	91.2	91.3
INDONESIA	84.9	85.5	86.3	85.6	85.5	87.4	85.0	85.9
IRAN	92.9	93.3	93.8	93.3	94.2	94.2	95.1	94.5
IRAQ	95.5	96.5	95.0	95.7	60.5	67.8	83.9	70.7
JORDAN	94.4	91.4	89.3	91.7	93.0	81.5	55.7	76.7
KOREA DPR	88.6	88.9	89.2	88.9	90.1	83.1	73.6	82.2
LEBANON	92.8	93.5	93.3	93.2	98.6	87.5	79.5	88.5
LIBYA	94.6	94.8	95.2	94.9	92.3	91.1	94.5	92.6
MALAYSIA	90.5	91.3	91.1	91.0	93.4	88.8	85.2	89.1
MAURITIUS	84.1	84.8	85.0	84.6	81.4	85.7	79.9	82.3
MEXICO	89.1	89.0	87.8	88.6	85.7	87.2	85.0	86.0
MOROCCO	89.8	90.3	90.7	90.3	95.3	78.5	64.0	79.3
PANAMA	86.4	83.7	86.6	85.5	86.9	89.6	75.2	83.9
PARAGUAY	89.7	89.5	88.4	89.2	84.0	84.4	74.4	80.9
KOREA REP	95.7	95.9	96.3	96.0	98.0	95.9	89.0	94.3
S. ARABIA	90.5	90.6	90.5	90.5	92.5	89.3	88.1	89.9
SYRIA	94.4	93.6	94.3	94.1	92.5	95.1	97.2	94.9
TRINIDAD & TOBAGO	92.7	91.7	90.8	91.7	76.0	82.4	86.1	81.5
TUNISIA	91.3	92.3	92.7	92.1	95.5	92.6	93.7	93.9
TURKEY	93.0	93.3	94.2	93.5	88.2	83.0	91.8	87.7
URUGUAY	89.2	87.1	88.2	88.2	85.6	94.9	87.8	89.4
بلدان ذات أمن غذائي بمستوى متوسط، متوسط الرقم الاشاري التجميعي للامن الغذائي الاسري يعادل أو أكبر من ٧٥ ويقل عن ٨٥								
BENIN	76.5	78.1	76.0	76.9	79.4	77.4	75.7	77.5
COTE D'IVIORE	84.5	84.1	79.3	82.6	79.6	79.6	71.8	77.0
CHILE	80.1	80.7	79.6	80.1	79.8	86.5	72.2	79.5
CHINA	81.8	82.3	83.8	82.6	80.4	80.5	79.9	80.3
COLOMBIA	79.3	80.1	80.4	80.0	77.6	78.7	76.4	77.6
CONGO	76.6	74.6	76.6	75.9	72.0	75.7	70.2	72.6
COSTA RICA	80.0	82.1	83.1	81.7	80.8	83.3	74.3	79.5
ECUADOR	78.8	79.0	79.7	79.2	79.1	80.6	77.1	78.9
EL SALVADOR	77.0	75.9	76.0	76.3	78.6	80.0	75.6	78.1
GABON	78.6	77.5	77.2	77.7	78.8	77.0	73.6	76.5
GUATEMALA	74.8	76.5	76.7	76.0	72.8	68.0	72.0	70.9
GUYANA	83.0	81.3	77.6	80.7	92.3	90.4	90.4	91.0
HONDURAS	74.5	77.9	78.3	76.9	80.1	71.9	71.2	74.4
INDIA	74.4	75.4	75.6	75.1	73.9	75.1	74.6	74.5
JAMAICA	75.3	76.0	78.1	76.5	96.6	88.3	82.5	89.1
LAOS	83.7	84.3	84.0	84.0	72.3	79.2	77.6	76.4
MADAGASCAR	75.8	76.4	76.6	76.2	73.5	73.9	73.3	73.6
MYANMAR	83.4	82.8	83.4	83.2	80.6	84.7	88.8	84.7
PAKISTAN	74.2	80.9	80.8	78.6	76.6	79.2	79.3	78.4
PHILLIPINES	77.6	81.6	83.6	80.9	80.4	78.6	80.2	79.7
SRI LANKA	74.8	74.0	76.8	75.2	74.6	74.0	71.8	73.5
SURINAME	78.4	78.7	78.1	78.4	77.9	71.3	73.1	74.1
SWAZILAND	84.6	82.8	84.4	83.9	93.3	68.5	71.8	77.9
THAILAND	76.7	76.6	76.6	76.6	81.3	80.1	73.3	78.2
VENEZUELA	83.4	72.9	75.9	77.4	77.4	80.1	71.0	76.2
YEMEN	78.3	79.5	80.2	79.3	68.2	85.5	73.2	75.6

الجدول الملحق ٤: القيم المقدرة للرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري* (تكملة)

	1988	1989	1990	1988-90	1991**	1992**	1993**	1991-93**
بلدان ذات أمن غذائي بمستوى منخفض، متوسط الرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري للفترة ١٩٨٨-٩٠ يعادل أو أكبر من ٦٥ وأقل من ٧٥								
ANGOLA	70.3	73.6	69.5	71.1	82.8	86.6	52.1	73.8
BANGLADESH	70.8	69.8	74.1	71.6	73.8	70.8	70.1	71.5
BOLIVIA	70.5	71.1	70.3	70.6	76.5	68.5	68.8	71.2
BOTSWANA	73.2	73.2	74.2	73.5	70.4	62.3	61.0	64.6
BURKINA FASO	67.2	68.6	68.4	68.0	85.2	78.1	73.9	79.1
CAMBODIA	72.1	72.6	73.1	72.6	69.6	67.3	71.1	69.3
CAMEROON	73.4	72.8	73.4	73.2	76.0	74.2	70.5	73.5
DOMINICAN REP	71.4	73.5	74.1	73.0	72.3	72.2	74.2	72.9
GAMBIA	72.3	72.6	72.9	72.6	78.8	70.1	72.1	73.7
GHANA	69.8	71.7	66.6	69.4	77.9	72.8	72.5	74.4
GUINEA	73.3	75.0	74.0	74.1	74.9	65.0	70.3	70.1
HAITI	75.2	65.9	61.0	67.3	24.8	26.2	28.6	26.5
KENYA	68.9	68.5	68.6	68.7	67.7	70.3	66.5	68.2
LESOTHO	69.8	70.0	69.6	69.8	64.5	61.0	58.7	61.4
LIBERIA	74.5	74.7	66.5	71.9	63.7	63.7	55.9	61.1
MALAWI	69.2	68.9	68.7	69.0	71.5	59.1	72.2	67.6
MALI	70.6	69.9	70.8	70.4	82.1	72.2	73.2	75.8
MAURITANIA	73.7	73.1	73.9	73.6	88.0	67.7	58.9	71.5
NAMIBIA	70.1	69.1	69.2	69.4	70.2	69.6	65.9	68.6
NEPAL	72.2	72.8	73.3	72.8	71.2	65.6	67.2	68.0
NICARAGUA	72.7	71.9	71.7	72.1	61.2	62.5	68.4	64.0
NIGERIA	70.7	72.6	71.1	71.5	71.1	71.3	70.9	71.1
NIGER	71.2	71.0	71.8	71.3	91.1	83.3	75.7	83.4
PERU	73.5	69.0	66.0	69.5	65.1	63.9	62.5	63.8
RWANDA	63.0	68.7	67.4	66.3	67.7	62.4	57.0	62.4
SENEGAL	73.0	74.7	75.5	74.4	68.9	65.5	69.7	68.0
SIERRA LEONE	68.7	69.3	70.5	69.5	67.8	67.5	67.4	67.6
SUDAN	70.2	69.5	69.5	69.7	85.8	74.6	73.2	77.9
TANZANIA	71.6	72.4	72.1	72.0	70.0	66.6	67.0	67.9
TOGO	72.4	74.6	72.6	73.2	68.3	67.0	72.5	69.3
UGANDA	70.9	71.9	70.8	71.2	69.4	69.1	72.2	70.2
VIETNAM	74.2	74.7	74.4	74.5	74.5	78.5	76.3	76.4
ZAIRE	71.7	71.7	70.9	71.4	70.4	69.6	69.3	69.8
ZAMBIA	71.4	71.5	71.5	71.4	69.1	40.4	76.7	62.1
ZIMBABWE	73.8	73.6	73.3	73.6	64.7	69.0	68.5	67.4
بلدان ذات أمن غذائي بمستوى حرج، متوسط الرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري يقل عن ٦٥								
AFGHANISTAN	40.9	36.7	35.1	37.6	30.2	32.1	31.4	31.2
BURUNDI	61.6	58.2	59.4	59.7	59.0	58.0	56.4	57.8
C. AFRICAN REP	44.5	47.0	61.0	50.8	32.7	21.2	20.6	24.8
CHAD	50.5	43.8	40.5	44.9	66.8	65.9	49.6	60.8
FORMER ETHIOPIA	39.2	37.6	36.2	37.7	30.7	50.8	24.1	35.2
MOZAMBIQUE	43.0	40.0	41.0	41.3	34.4	34.7	34.5	34.5
SOMALIA	49.9	43.7	36.7	43.4	35.2	34.5	37.5	35.8

ملاحظة: جرى تصنيف البلدان ضمن فئات متباينة استنادا الى المجموعات الطبيعية للبلدان بحسب خط الارقام الممثل للمقياس الترتيبي للرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري. وأدرجت البلدان ضمن كل فئة بحسب الترتيب الأبجدي لأسمائها.

* يتطابق الرقم الاشاري مع الرقم الاشاري التجميعي للفقر الذي وضعه Sen (١٩٧٦)، غير أنه يتضمن مقياسا لعدم استقرار المتحصل من امدادات أغذية الطاقة وفقا لما اقترحه Bigman (١٩٩٣). ومن الممكن تحديد البيانات اللازمة لوضع الرقم الاشاري على النحو التالي: (١) المتوسط السنوي لنصيب الفرد من امدادات أغذية الطاقة (من قاعدة بيانات AGROSTAT)، (٢) متوسط الاحتياجات اليومية من أغذية الطاقة (James and Schofield 1990)، (٣) المستويات التغذوية الأولية التي يعتبر الفرد العادي دونها غير حاصل على كفايته من الأغذية، (٤) المتوسط المتاح يوميا من أغذية الطاقة لأولئك المصنفين في فئة ناقصي التغذية (المنظمة ١٩٩٢)، (٥) تقديرات بارامتر التوزيع، (٦) الشحنات السنوية من المعونات الغذائية من الحبوب (من قاعدة بيانات AGROSTAT). ولما كانت المعونة الغذائية من الحبوب غير واردة في حساب الامدادات من أغذية الطاقة، يعتبر الرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري مقياسا مخالفا للواقع، ويعكس ما ستكون عليه حالة الأمن الغذائي في البلد اجمالا اذا لم يكن قد تلقى معونات غذائية من الحبوب.

** قيم الرقم الاشاري التجميعي للأمن الغذائي الأسري للسنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ و١٩٩٣ أولية ولم تستخلص من تقديرات SUA. وتشمل الامدادات من أغذية الطاقة لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ تأثيرات التغير في الانتاج والواردات والصادرات والاعلاف وبذور الحبوب، والبقول والجذور/الدرنات والخضر مقارنة بعام ١٩٩٠، بينما تشمل فيما يخص عام ١٩٩٣ تأثيرات التغير في انتاج هذه المحاصيل فقط.